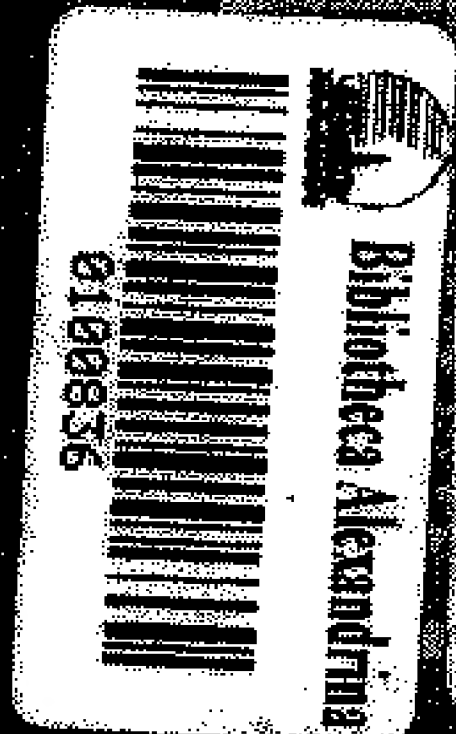




# صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية

كتاب الشباب



100

100

100

100

100

100

100

100

# صفحات مطوية



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
Bibliothèque Générale d'Alexandrie

## من تاريخ مصر العثمانية

General Organization Of the Alexandria  
Library (GOAL)

*Bibliothèque Générale d'Alexandrie*

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التخصيص

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠

رقم التسجيل

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠

د. موسى موسى نصر



**مهرجان القراءة للجميع ٩٨**  
**مكتبة الأسرة**  
**برعاية السيدة سوزان مبارك**  
**(كتاب الشباب)**

**الجهات المشاركة:**  
**جمعية الرعاية المتكاملة المركزية**  
**وزارة الثقافة**  
**وزارة الإعلام**  
**وزارة التعليم**  
**وزارة التنمية الريفية**  
**المجلس الأعلى للشباب والرياضة**  
**التنفيذ: هيئة الكتاب**

**صفحات مطوية**  
**من تاريخ مصر العثمانية**  
**د. موسى موسى نصر**  
**الخلاف**  
**الإشراف الفني:**  
**للغنان محمود الهندي**  
**المشرف العام**  
**د. مسمير سرحان**

## « بسم الله الرحمن الرحيم »

### المقدمة

اهتم معظم المؤرخين - حينما تناولوا تاريخ مصر بالبحث والدراسة - بالتاريخ السياسى والعسكرى والادارى ، وكادوا يهملون بقية الجوانب الأخرى - وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعى - فنراهم يقصرون تواريخهم على ذكر الملوك والحكام ، ومما قاموا به من حروب وفتوحات وتنظيمات . ولقد انتقل هذا الاهتمام الى مؤرخينا الذين أرخوا للعصر العثمانى ، فلم يجدوا ما هو أعظم من السلاطين وفتوحاتهم أو الولاة وتنظيماتهم وإدارتهم حتى يكتبوا عنهم ، أو فى أحداث التسراعات الحربية بين الأمراء المماليك بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين الباشوات ورجال الأجاقات العسكرية حتى يسجلوها فى كتاباتهم . ولكن هذا لايعنى أنه لسم تظهر أية محاولات لدراسة التاريخ الاجتماعى لمصر ، فلقد ظهر بالفعل عدد يسير من تلك المحاولات ، إلا أنها اتسمت بالفردية . ولذلك بدأت الدراسات التاريخية منذ زمن ليس ببعيد تتجه اتجاها

آخر حيث أولت اهتماما بتاريخ مصر الاجتماعي ، وذلك من أجل تسليط الأضواء على الجوانب المختلفة للمجتمع المصري وإبراز دور ذلك المجتمع في المراحل التاريخية التي حملت فيها مصر العديد من أسماء الدول الغازية أو الغزاة ولعله من الواضح أن مصر ظلت بطابعها الاجتماعي في تلك المراحل بصرف النظر عن الحاكم وأصله واسمه ولون بشرته .

ويبدو واضحا من تلك الدراسة أن الدولة العثمانية التزمت بتطبيق القاعدة السياسية للدولة الإسلامية تلك القاعدة التي أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدرا كبيرا من الحرية داخل نطاق الدولة التي كان على رأسها خليفة النبي - صلى الله عليه وسلم - يحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية المستمدة أساسا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فلم يكسب لفتوحات الدولة العثمانية - التي امتدت امتدادا عريضا في ثلاث قارات هي : آسيا وأوروبا وأفريقية وضمت شعوبا اختلفت جنسياتها وديانها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها - ما يمنع رعاياها من غير المسلمين من أن يعيشوا في سلام وترابط مع اخوانهم المسلمين وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لا يتمتعون - أحيانا - بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين ، إلا أنهم تمتعوا - في كل الأحيان - بالحرية الدينية الكاملة ، وكانوا يمارسون

كل شعائره الدينية ، وقامت الدولة نحوهم بمسئوليتها  
في حماية أرواحهم وممتلكاتهم .

ويعد أن تم للعثمانيين فتح مصر حرصوا على تأكيد  
صفتهم كحماة للإسلام والعالم الاسلامي كما أوضحت  
الوثائق الخاصة بذلك العصر لاسيما المراسيم التي  
أصدرها سلاطين الدولة العثمانية وأكدوا فيها التزامهم  
بمبادئ الدين الاسلامي السميع وأحكام الشريعة العادلة  
في معاملة الذميين نصارى ويهود وخاصة الرهبان ورجال  
الدين .

وقد رأينا أن الحكام العثمانيين في محاولتهم لتأكيد  
المشرعية الاسلامية لحكمهم قربوا اليهم الفقهاء ورجال  
الدين المسلمين ، ونتيجة لذلك حدث بعض التناقض في  
علاقة بعض الحكام العثمانيين بأهل الذمة - تبعا لمدى  
التزام هؤلاء الحكام بأقوال الفقهاء ورجال الدين - ما بين  
حمايتهم والدفاع عنهم وبين ما لقوه من عنف وظلم في  
فترات من الحكم العثماني .

ولقد فرضت ضريبة الجزية على أهل الذمة طبقا لما  
تقضى به الشريعة الاسلامية ومن الملاحظ أن السلطات  
الحاكمة حين فرضت بعض الغرامات والضرائب المتنوعة  
لم تفرضها على أهل الذمة دون سواهم فالحقيقة أن هذه  
الالتزامات كانت ضمن اجراءات مالية عامة شملت جميع  
فئات الشعب ، وأن السلطات حين مارست ضغوطها لتنفيذ  
هذه الاجراءات بهدف الحصول على المزيد من الأموال

كانت تمارس هذه الضغوط - والتي عرفت عند بعض المؤرخين بالمظالم - على المصريين جميعا مسلمين وأهل ذمة \*

وقد أوضحنا في هذه الدراسة أن أهل الذمة لم يلتزموا تماما - وفي كل الأحيان - بالقيود التي وضعتها السلطات الحاكمة للملابس والمظهر ، وتأكد لنا كذلك من المراسيم التي كانت تصدر بين الحين والحين لتؤكد على ضرورة الالتزام بتلك القيود \* ولقد كان تخصيص ملابس معينة لكل طائفة من طوائف أهل الذمة في مصر إبان الحكم العثماني يعتبر ظاهرة اجتماعية سادت ذلك المجتمع الذي ربط مكانة الفرد الاجتماعية أو الدينية وبين نوع الملابس الخاصة بالطائفة التي ينتمي إليها فقد كان هذا أمرا تقليديا ، ثم إن المراسيم التي اضطر السلاطين لإصدارها للتمييز بين الطوائف والملل لم يكن يعمل بها في كثير من الأحيان \*

كذلك أوضحنا أن الدولة العثمانية - احترمت بشكل عام - أماكن العبادة الخاصة بالنصارى واليهود ، إذ سمحت لهم بترميم ما تهدم من أجزائها ، بل أكثر من ذلك سمحت لهم باستحداث دور جديدة للعبادة تمشيا مع روح الشريعة الإسلامية ، فقد أجاز الإسلام لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد إذا أذن لهم الحاكم بذلك بناء على مصلحة يراها مادام الإسلام يقرهم على ديانتهم ويحترم عقائدهم \*



وبعد ، فإن الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب هي  
ثمرة بحث وقراءة مستمرة حثيئة ولعلها بهذه الدراسة  
أكون قد أسهمت بدور متواضع في التساير مع الاجتماع  
لنصر \*

والله ولي التوفيق

الأول من إبريل ١٩٨٨ الإسكندرية في :

الثالث عشر من شعبان ١٤٠٨

دكتور / موسى موسى نصر



## موقف الدولة ازاء أهل النمة بصفة عامة

---



## موقف الدولة ازاء اهل الذمة بصفة عامة :

ان الفتوحات التي أدت الى تكوين الدولة العثمانية تشبه في بعض اهدافها ونتائجها تلك الفتوحات الاسلامية العربية التي أدت الى تكوين دولة الخلافة الاسلامية الاولى فقد كان واضحا وملحوظا ان نشر الاسلام « كان هدفا رئيسيا من فتوحاتها » ، وفي حالة الدولة العثمانية نجد ان فتوحاتها في الاقاليم المسيحية قد تمت باسم الاسلام . كما يبدو واضحا ان تلك الفتوحات العربية والعثمانية قد أسفرت عن ضم بلاد مسيحية الى دار الاسلام مما أضاف أعدادا كبيرة من اهل الذمة كرعايا للحكام المسلمين . وفي حالة الدولة العثمانية أيضا نجد ان فتوحاتها في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر قد شملت معظم الأقاليم التي تعتنق المذهب الأرثوذكسي والتي تعترف بالرئاسة الدينية لبطريرك الكنيسة البيزنطية في القسطنطينية .

ومنذ بداية القرن السادس عشر أخذ السلاطين العثمانيون يتطلعون نحو الشرق العربي الاسلامي وفي خلال سنة واحدة ( ١٥١٦ - ١٥١٧ م ) دخلت أربعة أقاليم اسلامية عربية هامة هي : الشام ثم مصر ثم الحجاز ثم اجزاء من اليمن تحت الحكم العثماني ، فضلا عن دخول العراق عام ١٥٣٤ وكذلك الاحساء المطمسل على الخليج

العربي ثم بعض امارات ومشيخات هذا الخليج . وقد عم  
الفتح الاسلامي كل بلاد البحر بفتح كل من مصوع وسواكن  
عام ١٥٥٧م . كذلك بسطت الدولة العثمانية سيادتها على  
ثلاثة اقاليم عربية اسلامية في شمال افريقيا في القسرن  
السادس عشر هي : الجزائر ثم طرابلس ثم تونس . وهكذا  
اصبحت الدولة العثمانية تضم بين اقاليمها العربية الحرمين  
الشريفيين في الحجاز فضلا عن المسجد الأقصى في القدس  
مما اعطى للدولة العثمانية الزعامة الدينية للعالم الاسلامي  
وتأكيدا لتلك الزعامة اضيفت الى المقاب كل سلطان من  
سلطين الدولة العثمانية لقب « حامي الحرمين الشريفين »  
ومما اضيف على الدولة الطابع الديني الاسلامي الراسخ  
والمتميز أنها كانت حريصة على الالتزام بتطبيق مبادئ  
الشريعة الاسلامية واحترام التقاليد الدينية . ومما يؤكد  
ذلك أننا نجد في مقدمة قانون نامة الذي وضعه السلطان  
سليمان القانوني - أو المشرع - ( ١٥٢٠ - ١٥٦٦م )  
الذي استمده في الواقع من أصول التشريع الاسلامي تلك  
العبارة « قانوننا من سلطاني كي شريعي شريفي موافقاتي  
محرر أولوب » أي « القانون نامة السلطاني الذي يتفق مع  
الشريعة الشريفة » .

ولقد كان من نتيجة الفتوحات العثمانية أن اصبحت  
الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة فالى  
جانب الطوائف الاسلامية كانت طوائف ذمية منها : الروم  
الارثوذكس ، والارمن ، والاقباط ، والموارنة والكاثوليك

والبروتستانت وغيرهم من المسيحيين واليهود . وقد تحدد موقف الدولة العثمانية تجاه تلك الطوائف الذمية من خلال مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية - طبقا لأحكام المذهب الحنفى - ، حيث حرصت الدولة على الالتزام بها ، إذ كانت دائما تشير الى ذلك فى كل مواقفها الرسمية ازاء أهل الذمة . ولقد أثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة فى هذا الشأن ذلك الاتجاه .

كانت كسل طوائفة من الطوائف الدينية فى الدولة العثمانية تسمى « ملة » ، وكان لكل ملة رئيس دينى ينظر فى المسائل الدينية يسمى « ملة باشى » ويقوم مستعينا ببعض مساعدين بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باتباع ملته دون تدخل من جانب الدولة التى تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص وقد منح نظام الملل الرعايا - غير المسلمين - كيانا ذاتيا خاصا ، وكان الروم الأرثوذكس أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية أهم ملة بعد الملة الإسلامية فى الدولة العثمانية ويندرج تحت هذه الملة اليونانيون والبلغار وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبانيين وغيرهم ، وكان مقر رئيس هذه الملة فى استانبول ويسمى البطريرك ويطلق عليه أيضا بطريرك الفنار . ثم كانت هناك ملة الكاثوليك ويندرج تحتها الأوروبيون المقيمون فى البسلاط من بنادقة وألمان وفرنسيين وإنجليز ، وكانوا أقل شأنا من الروم الأرثوذكس كذلك كانت هناك ملة الأرمن وملة اليهود .

ويذهب أحد المؤرخين الى أن السلاطين العثمانيين لم يدخلوا نظام المسلسل الى إمبراطوريتهم الا بعد فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، ولكنهم طبقوا مبادئه على غير الطوائف الاسلامية التي خضعت لحكمهم على الرغم من نقص كفايته ، الا أن الدلائل تشير الى أن النظام عاش منذ أوائل حكمهم ليصبح حقيقة ثابتة فيما يتعلق بكل من الطائفتين الأرثوذكسية واليهودية . وعلى الرغم من أن نظام الملل كان يتعارض مع فكرة الدولة الحديثة التي تنظر الى رعاياها على أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم الا أن التفرقة الدينية كانت موجودة في تلك القرون في كافة أنحاء العالم ، ومع ذلك فقد كانت الدولة العثمانية أكثر تحملا من الدول الأوروبية المعاصرة لها لأنها كانت تسمح بوجود ديارتين هما المسيحية واليهودية ومذاهب دينية مختلفة وعديدة في بلادها بجانب الدين الاسلامي ، فقد كانت الغالبية العظمى من الدول الأوروبية الكاثوليكية لاتطبق وجود البروتستانت داخل حدودها ، وكان هؤلاء يعيشون مهددين في أي وقت بعمليات انتقامية وحشية تستهدف إبادتهم أو تضيق الخناق عليهم على أمل حملهم آخر الامر على اعتناق المذهب الكاثوليكي . ولقد كانت هناك تدابير يتخذها السلطان العثماني عند تعيين الرؤساء الروحيين للملل الذمية . فكان البطريرك اليوناني يتلقى من السلطان فرمان تعيينه في منصبه ، وكان هذا البطريرك يعتبر أكبر رئيس رومي غير مسلم في الدولة وكان يتبعه الروم المسيحيون الأرثوذكس ، ولله مكانة مرموقة في



نفوسهم ، وكان يرد في فرمان تعيينه نص يوجب على الاساقفة ومن اليهم من رجال الأكليروس التابعين للكنيسة الشرقية وكذلك اتباعها طاعة البطريرك طاعة قامة في نطاق الاختصاصات المخولة له . وكان السلطان يصدر فرمانات أخرى بتعيين الرؤساء الدينيين لرعايا الدولة المسيحيين الذين يدينون بمذاهب أخرى . وكذلك كان السلطان العثماني يصدر فرمانات أخرى بتعيين حاخام اليهود الذي كان يعرف بلقب « حاخام باشي » وكان يتمتع بنفوذ - مماثل لما يتمتع به البطاركة - على جميع أفراد ملته في كل أنحاء الدولة العثمانية . وكانت تدرج في جميع فرمانات نصوص توجب طاعة كل ملة لرئيسها الروحي في المسائل الدينية دون غيرها .

وكانت معظم الطوائف المذمية التي انضوت تحت الحكم العثماني طوائف مسيحية تتبع كنائس أربع تدين بالمعتقد الأرثوذكس هي : الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية في استانبول ، وكنيسة الاسكندرية التي تضم إلى معتقدها في الطبيعة الواحدة يعاقبه مصر الاقبساط ، والكنيسة المارونية في سوريا وتضم أصحاب الطبيعتين في كل من سوريا ولبنان ، وأخيرا كنيسة اورشليم التي تعتبر المسيح ذا طبيعتين . وقد كان لكل كنيسة من تلك الكنائس الأربع بطريرك خاص بها ، وعلى الرغم من خضوع أربع بطريركيات لسيادة الدولة إلا أنه لم تقع أية خلافات ، ولم تحدث أية عقبات إذ بقيت بطريركية العاصمة في استانبول

فى نظر الباب العالى رأس الملة المسيحية حيث شاركت  
مع زميلاتها - كما كان يحدث فى الماضى - فى ممارسة  
التعاليم والطقوس الدينية . وفى القرن السادس عشر  
أضافت الدولة العثمانية عضوين أرثوذكسيين آخرين الى  
الملة المسيحية هما كنيسة قبرص وسينا .

أما عن اليهود فقد كانوا فى الدولة العثمانية يشكلون  
أحدى الملل - على نحو ما ذكرنا - وعلى الرغم من قلة  
عددهم ، فقد قاموا بدورهم فى حياة البلاد التى عاشوا  
فيها . ويجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على هذا الدور  
الذى أدى الى علو مكانتهم التى حظوا بها لدى سلاطين  
الدولة أبان القرون الأولى من حكمهم .

غفى عهد السلطان أبى يزيد الثانى ( ١٤٨١ - ١٥١٢م )  
سُنحت الفرصة أمام اليهود المهاجرين من أسبانيا والبرتغال  
وألمانيا بسبب الاضطهادات التى لحقت بهم للجوء الى  
الدولة العثمانية خاصة بعد أن شجعهم السلطان العثماني  
بإصداره قرارا بحسن معاملتهم فى الممتلكات العثمانية .  
ويبدو أن السلطان أبى يزيد الثانى كان مهتما بالتجارة  
والحركة التجارية وكان يهدف من وراء إصدار هذا القرار  
الى إغماش وتنشيط الحركة التجارية والمالية الداخلية منها  
والخارجية ، نظرا لما عرف عن هؤلاء اليهود من نشاط بارز  
فى الحياة الاقتصادية . ولما كان لهم من صلات عالمية قوية  
بأصحاب النفوذ من اليهود فى معظم الدول الأوروبية .

ويعلق بعض المؤرخين على إصدار السلطان أبى يزيد

الثاني قرار حسن معاملة اليهود الوافدين الى الدولة العثمانية بأنه أظهر بدون شك أن حب المسلمين لليهود يفوق حبهم للمسيحيين لدرجة أن الأخيرين ظنوا أن القوى المسيحية في الخارج تنظر اليهم نظرة الاشفاق .

ولقد كان اليهود السفارديم الذين وفدوا من أسبانيا والبرتغال الى الدولة العثمانية أبان حكم السلطان أبي يزيد الثاني - يشكلون معظم المهاجرين اليهود فقد كانت أعدادهم تفوق بكثير أعداد اليهود الاشكنازيم الذين وفدوا من ألمانيا وقد كان لانضمام اليهود المارانوس الذين وفدوا من أسبانيا الى اليهود السفارديم أن أصبح الأخيرون مركز قوة لكل أبناء الملة اليهودية في الدولة العثمانية .

تركزت اقامة اليهود في الدولة العثمانية بالأقاليم التي تتميز بالنشاط التجارى الكبير ، وكانت أهم المراكز الرئيسية التي استقر فيها اليهود - وخاصة اليهود السفارديم - استانبول التي أصبحت مذكاة المرقأ الذى يضم أغلب أبناء الملة اليهودية في أوربا كلها ، وسالونيك التي صارت مدينة يسودها اليهود وكذلك أدرنة - وتلك مدن تقع في الأقاليم الأوربية ، يورجيا وأمازيا وتوكلات وسوريا ولبنان وفلسطين - وهى أقاليم آسيوية - ومصر وتونس والجزائر وهى أقاليم أفريقية - .

عاش اليهود في الدولة العثمانية دون أن تحدث منهم أية اضطرابات أو قلقا الا نادرا وكان موقف السلطان

سليم الأول ( ١٥١٢ - ١٥٢٠ م ) تجاه اليهود يتسم بالحب والود لدرجة ان طبيبه الخاص ويدعى يوسف هامون كان يهوديا . وقد استمر خلفاء السلطان سليم الأول من بعده على نفس ذلك الموقف ، ففي عهد السلطان سليم المشرع ( ١٥٢٠ - ١٥٦٦ ) كان طبيب القصر الخاص يهوديا يدعى « موسى هامون » وكان دائما يرافق السلطان في كل معاركه الحربية ، وقد شهد حكم السلطان سليمان المشرع وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هي وظيفة « الكخيا » - وهي تختلف في أسلوبها عن عمل كخيا الوظائف الحرفية - وكان الغرض من استحداث تلك الوظيفة أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الامبراطورية لدى السلطات الحاكمة ، وكان يسمح لمن يتولى هذه الوظيفة الاتصال مباشرة بالسلطان ووزراء الباب العالي ، وكان يسمح له أن يبدى ملاحظاته فيما يقدمه لهم من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة المتعصب من المسيحيين .

وكان اليهود حريصين أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التي منحوا اياها طوال عهد أولئك السلاطين . فلقد حدث عام ١٥٦٦ في أثناء الاحتفالات بتولي سليم الثاني ( ١٥٦٦ - ١٥٧٤ ) السلطة أن كان من بين كبار الحاضرين « يوسف ناسي » وكان من المقربين للسلطان سليمان المشرع - فكان وجوده بين عليا القوم في استانبول تأكيدا لتلك الامتيازات التي حصل عليها أولئك اليهود ،

وفي عهد السلطان سليم الثاني أخذت قوة « ناسي » تزدهر إلى حد أنه أصبح أقرب المقربين إلى السلطان فاتخذة صفيًا له وقد اعتمد « ناسي » على ذلك كثيرًا حيث حباه السلطان بثقة لا حدود لها وذلك لقربه من معظم القسوى الحاكمة في أوروبا . ولقد زين « يوسف ناسي » للسلطان سليم الثاني فتح جزيرة ناكسوس وتم استيلاء العثمانيين عليها عام ١٥٦٧ وبلغ من خطورة هذا اليهودي البرتغالي لدى السلطان أن الأخير أعطى صديقه وصفيه هذا جزيرة ناكسوس أقطاعًا له ، ولم تمض سنوات قليلة حتى تجرأ يوسف ناسي وأعلن نفسه دوقًا عليها ، ولم تقف أطماعه عند هذا الحد فقد زين للسلطان فتح جزيرة قبرص على أمل أن يأخذها هي الأخرى أقطاعًا له وكان من بين المغريات التي ساقها هذا اليهودي للسلطان أن نبذ قبرص لا يضارعه نبذ آخر في العالم ، وفي نشوة الخمر واللذة قال سليم لليهودي « ستكون ملكًا على قبرص » ، ولقد توجهت حملة بقيادة سنان باشا لفتح جزيرة قبرص وانتزاعها من جمهورية البندقية ( ١٥٧٠ - ١٥٧١ م ) وكان محمد صوقلو باشا الصدر الأعظم آنذاك قد اقترح على السلطان سليم الثاني أن توجه الدولة حملة قبرص إلى إسبانيا ولكن السلطان لم يأخذ باقتراح الصدر الأعظم لأنه كان متأثرًا برأي صديقه « يوسف ناسي » على أن هذا اليهودي لم يحقق ما كان يرجوه من وراء تلك الحملة التي ضمت قبرص إلى الإمبراطورية العثمانية في عام ١٥٧١ وذلك بأن يصبح ملكًا على تلك الجزيرة ، إذ خاب أمله لأن الصدر الأعظم

محمد صوقلو باشا وقف له بالمرصاد - لما كان يكنه له من  
عداء شديد - فحال ذلك دون تحقيق أمله .

وكان « يوسف ناسي » يعتبر من أكبر حماة اليهود  
المدافع عنهم في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية فكان  
يهود بدورهم يستنجدون به لحل مايعن لهم من مشاكل  
قضايا ، ولكن بموت السلطان سليم الثاني عام ١٥٧٤  
نتهت قوة ونفوذ « يوسف ناسي » فعندما تولى السلطان  
راد الثالث ( ١٥٧٤ - ١٥٩٥ ) عزل « ناسي » من وظائفه  
نزع منه ألقابه . ولما توفي في عام ١٥٧٩ م حساده  
سلطان في ثرواته وممتلكاته .

لم يمنع موت « يوسف ناسي » من ظهور يهود آخرين  
بم نفس المكانة والحظوة التي كان عليها ، فقد ظهر يهودي  
سمى جبريل بوناقتورا كان يعتبر من أبرز الشخصيات  
يهودية في عهد السلطان مراد الثالث ولقد كان من المكانة  
تي حظى بها أن عين سفيراً فوق العادة للدولة العثمانية ،  
تد وقع في عام ١٥٨١ باسم الباب العسالي الهدنة مع  
ليب الثاني ملك أسبانيا .

وقد ظهر يهودي آخر في عهد السلطان مراد الثالث  
سمى سسلمون بن ناثن الاشسكناني ، وكان طبيباً  
بلوماسياً قدم العديد من الخدمات ليهود الامبراطورية  
عثمانية ، فلقد حدث في بداية عام ١٥٩٥ أن أصدر

السلطان مراد الثالث قرارا بقتل جميع اليهود في كل أنحاء  
الامبراطورية بسبب حالة البذخ البالغ الذي كان يظهره  
اليهود آنذاك ، فقد وصل الى علم السلطان بناء على تقرير  
رفع اليه أن امرأة يهودية كانت تتحلى بجواهر تقدر بحوالي  
٤٠٠٠ دوكّة وأمام ذلك القرار الخطير كان على  
« سلمون الاشكنازي » - بما له من نفوذ وتأثير - مقابلة  
المصدر الأعظم - الذي كان آنذاك - فرهاد باشا ، لوقف  
قرار إبادة اليهود من الامبراطورية العثمانية وإزاء وساطة  
« سلمون » عدل قرار الإبادة بقرار آخر يقضى بتحريم  
البذخ حيث حرم على اليهود والمسيحيين أيضا ارتداء الملابس  
الحريرية ، وألزموا بلبس القلنسوة كعلامة مميزة لهم ،  
كما قضى - القرار الجديد - بضرورة الالتزام بتطبيق  
السياسة المالية التي وضعت من أجل اليهود وكافسة  
الذميين ، وعلى الرغم من صدور هذا القرار فقد ظلت  
المعاملات المالية ومعظم التجارة تحت سيطرة اليهود .

ولقد علق بعض المؤرخين الأوروبيين - الذين أظهروا  
تحاملا في كتاباتهم تجاه اليهود - على تلك الواقعة ،  
فذكروا بأنها كانت بداية لسؤال نفوس اليهود في  
الامبراطورية العثمانية ، وأنهم نزلوا الى أدنى مكانة في  
نظر المسلمين المتشددتين الذين يرون أن هذا هو اللائق  
بتلك الشرذمة من الكفار ، فمنذ تلك الواقعة أقل نجم الملة  
اليهودية الذي دام حوالي قرنين من الزمان ، وأن ما حدث  
كان أمرا حتميا بسبب تزايد الفساد كما كان ضروريا أيضا

لتغيير الروح السائدة بين اليهود أنفسهم ، إذ أدت الحرية غير العادية ، والمكانة التي حظوا بها تحت حكم السلاطين والتي استمرت أكثر من قرن ، أدت الى انبعثات الروح العنصرية واشتداد تضامن الشخصية اليهودية .

والأمر الذى يبعث على الدهشة ، أن بعض المراجع اليهودية قد أيدت موقف السلطان مراد الثالث وذهبت الى أن القرار كان واجبا ، إذ أن استيلاء مراد من الافراط المسرف فى حياة اليهود الراقية جعلهم يستحقون تلك المذبحة .

ولقد حدث فى عهد السلطان ابراهيم الأول ( ١٦٤٠ - ١٦٤٨ م ) أن تعرضت طائفة اليهود الاشكنازيم لمذبحة رهيبية روى تفاصيلها المؤرخ اليهودى ساميارى - الذى عاش فى مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر - وترجع أسباب تلك المذبحة الى أن اليهود الاشكنازيم أثاروا بعض المعتقدات الدينية الخساسة تناولوها فى اجتماعات عقدها لهذا الغرض مما أثار جموع المسلمين ، الأمر الذى أدى الى اندلاع الفتنة فى ١٧ يوليو ١٦٤٨ مما أسفر عنه قتل عدد كبير من اليهود الاشكنازيم ونفى أعداد كبيرة منهم خارج البلاد . وكانت تلك المذبحة بداية سلسلة من المصائب والكوارث حلت باليهود فى عهد السلطان محمد الرابع ( ١٦٤٩ - ١٦٨٧ م ) ، وقد استمرت اثنى عشر عاما حتى سنة ١٦٦٠م ثم نعم يهود الامبراطورية بعد ذلك بالاستقرار والأمن بقية عهده .



وخلاصة القول ، فإن الدولة العثمانية نالت مكانة عالية مرموقة عندما سمحت بوجود تلك المجموعة الكبيرة من الطوائف الذمية التي عاش أتباعها في ظلال وارفة من المحبة مع المسلمين . وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لا يتمتعون بالمساواة التامة مع رعايا الدولة المسلمين ، إلا أن الفرمانات والمراسيم التي صدرت بشأن أهل الذمة - كما سنوضحه في هذا الفصل - قد أثبتت أنهم تمتعوا بالحرية الدينية ومارسوا إقامة شعائرتهم الدينية بلا قيود ، وأن الدولة تحملت مسئولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، كما أن الدولة في كثير من الأحيان لم تكن تلتزم بما يضعه بعض الفقهاء من قيود على أهل الذمة ، وقد ترك لهم الحق في أن يسيروا أمورهم بموجب قوانينهم الخاصة داخل إطار نظم الدولة .

ولقد أقر أحد المؤرخين الأوروبيين المسيحيين بمبدأ التسامح الديني الذي انتهجه السلاطين العثمانيون حينما ذكر أن مراسيم المعمودية والزواج والدفن كانت تقام في الدولة العثمانية في فخامة وأبهة في معظم الأحيان ، وليس هذا فحسب بل كانت السلطات العثمانية نفسها تسعى في الأعياد الكبرى لأهل الذمة إلى أن تضمن للمصلين جوا من الهدوء وذلك بأن تعهد إلى حرس من الانكشارية بالمرابطة أمام أبواب الكنائس .

ويعلق أحد المؤرخين اليهود على موقف السلاطين

من من اليهود بقوله انهم عاملوهم بالرقيق وكانوا  
الكثير من اليونان ، فيسمون هؤلاء عبيدا ، اما  
ماثوا يعتبرونهم ضيوفا وقد اذنوا لهم بفتح المدارس  
للعابد ، وسمحوا لهم بالسكن في جميع مدن  
التجارية الواقعة في « المملكة العثمانية » وهي  
وحيدة التي شهدت لها التواريخ العبرانية انه لم  
يهود فيها أي اضطهاد .

### دولة العثمانية ازاء اهل الذمة في مصر :

التعرف على الموقف الرسمي للدولة العثمانية  
ياها من اهل الذمة في الامبراطورية بعامة ومصر  
من خلال المراسيم السلطانية التي صدرت من اجل  
لهم كافة الضمانات التي كفلتها لهم الشريعة  
، ونجد أن تلك الضمانات قد وردت تباها في  
المتعاقبة التي أصدرها المسلاطين العثمانيون منذ  
سلطان سليم الأول ( ١٥١٢ - ١٥٢٠ م ) ، وأقدم  
يم المحفوظة بدير سانت - كاترين - المرسوم  
من السلطان سليمان المشرع ( ١٥٢٠ - ١٥٦٦ م )  
١ ربيع أول سنة ٩٢٩ هـ - أوائل يناير ١٥٢٣ م .  
فيه « ٠٠٠٠ فرسسمنا بأن تكون جيتهم على  
القديم مرعية على الدوام ودمتهم محفوظة بذمة  
٠٠٠٠ رعاية منا لسوالف العهود وغاية السوابق

من غير  
وقد أشاء  
المرسوم  
سليم من  
الشريفة  
والملوك ،

وبعد  
سليمان  
٩٣١ هـ /  
تقديم الم  
المرسوم  
مرعيين  
الحكم  
ولاتشويه  
سلطتنا

ولاية  
المعالم ي  
اهل الذ  
الدينى  
اهل الذ  
بالذكر  
كاترين  
سدينا »

من غير عدول عن معناه ولا خروج عن فحواه . . .  
وقد أشار السلطان سليمان المشرع في هذا المرسوم الى  
المرسوم السلطاني الأول الصادر من والده السلطان  
سليم من قبل ، كما أشار أيضا الى المراسيم والأوامر  
الشريفة الصادرة الى الرهبان قديما من الخلفاء الراشدين  
والملوك والسلاطين .

وبعد صدور هذا المرسوم بعامين أصدر السلطان  
سليمان المشرع مرسوما آخر بتاريخ ١٦ رجب سنة  
٩٣١ هـ / ١٩ مايو سنة ١٥٢٥ م ، يحمل نفس عبارات  
تقديم المرسوم السابق يؤكد فيه من جديد ما أورده  
المرسوم الأول ، وقد جاء فيه « . . . بأن يكونوا محميين  
مرعيين على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة الاسلام على  
الحكم المرعى والقانون المرعى لايمسهم سوء ولاضرر  
ولا تشويش ولا كسر داعون دولتنا القاهرة وثبات أعوام  
سلطتنا الباهرة . . . » .

ولاشك أن هذين المرسومين يعطيان صورة واضحة  
المعالم بما التزمت به الدولة العثمانية تجاه رعاياها من  
أهل الذمة ، كما ينفيان اتهامات بعض غلاة التعصب  
الديني من المؤرخين ، بأن الدولة العثمانية كانت تضطهد  
أهل الذمة في مستهل حكمها لمصر ، وما هو جدير  
 بالذكر أن أهم ما يسترعى الانتباه في وثائق دير سمانت  
كأثرين تلك الالتماسات التي كان يبعث بها رهبان « طور  
سينا » الى السلطات الحاكمة في مصر في طلب رعايتهم

وحمايتهم من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها من العربان الذين يجاورونهم ، وكانت المراسيم تخرج من ديوان استنابول أو من ديوان مصر المحروسية بمنع التعرض للرهبان ، وكف الأذى عنهم وأن يقالوا نصيبهم من العناية والحماية والاعفاء من المغارم ، ومنع العربان من الدخول الى ديارهم والتشويش عليهم ، وبالإلّا يتعرضوا لهم على الإطلاق ، وذلك كما جاء في المراسيم والتواقيع الشريفة التي بأيديهم . ولقد ذكرت مخطوطات دير سانت كاترين أنه بعد مجيء السلطان سليم الأول الى مصر في عام ١٥١٧م ذهب اليه رهبان الدير وعرضوا عليه « العهدة النبوية الشريفة » ففرح بها أكثر من تملكه لمدينة القاهرة .

ولقد ظهر في تاريخ الدولة العثمانية روايات عديدة مشكوك في صحتها وذلك بقصد النيل من سلاطينها والتقليل من شأنهم أمام رعاياهم المسلمين وغير المسلمين وتقرر احدى هذه الروايات أن السلطان سليمان المشرع كان شديد الايمان بالتنجيم ، وكان له منجم يهودى يستشير في كل أموره ، فسأله ذات مرة عما يمكن أن يعمل لتوطيد دعائم ملكه فأجابه اليهودى بأن النصرارى في مصر وغيرها من بلاد الشرق يشككون خطرا على ممتلكاته لأنهم قد يثرون عليه ارتكازا على الدول المسيحية المعادية له التي ستجد الفرصة مواتية لمحاربة الدولة العثمانية ، فصدق السلطان تلك التكهنات لساعته

وأراد أن يصدر الأمر بقتل النصارى فى مختلف هذه البلاد ، ولكن الوزير بيروز باشا قال للسلطان « أن الملك من الله ولن أراد أن يعطيه فان فعلت هذا خربت مملكتك » فأعادت هذه الكلمات الصواب الى السلطان وأوقفته عن الايقاع بالأقباط وبأخوانهم من نصارى الشرق .

ولعل من أبلغ رد على تلك القرية التى حاول البعض أن يسيء بها الى السلطان سليمان خاصة فيما يتعلق بموقفه من النصارى - ما جاء فى رسالة هذا السلطان التى رد بها على رسالة « فرنسوا الأول » ملك فرنسا فى عام ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م ، والتى يقول فيها : « ... فكل مكان فى أيدي النصارى يبقى لهم ولا أسمح لأحد فى مدة حكمى العادل أن يشوش راحتهم ، وما داموا تحت ظل حمايتى فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوسهم فى معابدهم بدون معارضة ... »

ولقد صور بعض المؤرخين بداية الحكم العثمانى لمصر فى صورة سيئة للغاية بالنسبة لأهل الذمة فقد ذكر ابن اياس فى حوادث شهر ذى الحجة ٩٢٣هـ / ديسمبر ١٥١٧م عند حديثه عن انتقال بعض الصناع الذين انتقاهم السلطان سليم الأول للسفر الى استانبول « ... وقوجه الى استانبول جماعة من طائفة اليهود والسحرة ومن طائفة النصارى : يانوب الكاتب فى الخزائن المشريفة ، وأبو سعيد أمين الدولة ، ويوحنا الصغير ، ويوسف بن

هبول وشيخ الماكين السكندري وولسده وآخرون من  
المنصارى واليهود ما يحضرتى أسماؤهم ٠٠٠٠ » ويعلق  
ابن اياس على ذلك بقوله : « ٠٠٠٠ ففارقنا الناس أوطانها  
وأولادها وأهاليها وتغربوا الى بلد لم يطؤوها وخالطوا  
أقواما غير جنسهم ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلى  
العظيم .

كما ذكرت بونشر أن الاقباط فرحوا بدخول العثمانيين  
الديار المصرية ، وانقاذهم من ايدى المماليك الظالمين ،  
ولكن وجد بينهم قليل كان ينظر الى المعواقب نظرا بعيدا  
ويعرف أن النير العثمانى يتبعه ضغط أثقل مما هو حاصل  
وقتئذ .

كذلك وجهت حملات تشهير ضد الدولة العثمانية  
قادها فريق من المؤرخين والباحثين . وكانت من أولى  
 تلك الحملات ماذكروه عن السلطان سليم الأول من أنه  
بعد أن فتح مصر عام ١٥١٧ أمر بترحيل أفواج كثيفة  
العدد الى استانبول من صفوة العلماء المسلمين وغيرهم  
من كبار الموظفين والتجار والصناع من حى خان الخليلى  
وموظفى الحسابات الحكومية ورجال الأعمسال وكانوا  
يضمون عددا من المسيحيين من ذوى المهارات الخاصة .  
وقد أظهر هؤلاء المؤرخون والباحثون الأسف الشديد عما  
لحق مصر من تدهور فى الحياة العسكرية بترحيل ذلك  
الرصيد البشرى المتميز والمتمايز ، وعما حل بالبلاد من  
اضمحلال فى النشاط المهنى والحرفى وقد استعانوا فى

التدليل على رأيهم بما ذكره ابن اياس في حوادث شمسهر شعبان سنة ٩٢٢ هـ / اغسطس ١٥١٧م حيث قال «تعطل في مصر نحو خمسين صنعة ، وتعطلت منها أصحابها ولم تعمل في أيامه في مصر » . ويغالى البعض في قوله بأن مظاهر حضارة مصر وتفوقها قد انتقلا على يدهم الى استانبول وغيرها .

ولقد تصدى المؤرخ عبد العزيز الشناوى لتلك الحملة التى وجهها هؤلاء المتحاملون على السلطان سليم الأول ، فذكر بأن ترحيل هذه الثروة البشرية الى استانبول واقعة صحيحة لامراء فيها حيث ذكرها ابن اياس الذى كان معاصرا لأحداث الفتح العثمانى ، الا أن هؤلاء قد تلقفوا هذه الحقيقة دون تمحيص أو متابعة أو اغفال لما كتبه ابن اياس بعد ذلك فى هذا الموضوع بالذات ، وهو أن هذه الخبرات عادت الى مواقعها فى مصر واستأنفت نشاطها بعد ثلاثة أعوام فقط من رحيلها الى استانبول .

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين سلطات الحكم العثمانى وبين أهل الذمة فى مصر ، فقد تحددت أبعادها من خلال سياسة تلك السلطات التى لم تكن بالشكل الذى أرساه سليم الأول وسليمان المشرع ظالمة أو قاسية كما يظن بل كان هدفها الأساسى هو المحافظة على السيطرة العثمانية دون ادخال تغييرات جذرية على النظم المحلية . فلقد اقر التقسيم التقليدى للمجتمع الى مجموعات من الطوائف

الاجتماعية ، أهل سيف ، وأهل قلم ، وتجار وأرباب حرف  
وزراع وندمين مرعيين . وقد حددت مهام لكل فئة ووضعت  
الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المهام على الوجه  
الصحيح بحيث لايتدخل أى منها فى حقوق أو مهام  
الأخرى أو يتعدى عليها ، هذا الى جانب أن الدولة  
العثمانية بتمسكها الصارم بمبادئ الشريعة وتعاليمها  
كانت تتوخى تنظيم الحياة الدينية الخاصة لكل رعاياها  
فلقد كان رؤساء طوائف أهل الذمة يمثابة الوساطة بين  
سلطات الحكم العثماني ورعاياها من اليهود أو النصارى  
اذ اعتبرتهم الدولة موظفين رسميين بدليل تدخل السلطات  
أحيانا فى امر عزلهم أو تعيينهم كما كانت كل طائفة تختار  
رئيسها ليقوم بتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة  
وتنظيم العلاقات بين افراد الطائفة نفسها داخل اطار نظم  
الدولة العامة .

وعلى الرغم من أن السلطات الحاكمة كانت تحرص  
دائما على الالتزام بالعدالة تجاه أهل الذمة عملا بتعاليم  
الدين الاسلامى ، الا انها فى بعض الأحيان كانت تعارض  
ضغوطا شتى عليهم ارضاء لعلماء الدين الاسلامى ذوى  
النفوذ الواسع آنذاك من جهة ومراعاة لمشاعر العامة  
من جهة أخرى . فبعد مضى أربع سنوات على الفتوح  
العثماني لمصر يروى ابن اياس فى حوادث شهر ذى القعدة  
سنة ٩٢٧ هـ / اكتوبر ١٥٢١م أنه لما انتصر السلطان  
سليم على الافرنج » وردت البشائر بذلك فأقيمت معالم



الزينة في القاهرة سبعة أيام متوالية حيث أتى الى  
بيت قريب من بيت القاضي بشير ثلاثة مبشرين من  
النصارى ليتفرجوا على الزينة فسكروا هناك سكرا فاحشا  
وتجاهروا بالمعاصي حتى خرجوا عن الحد فأرسل القاضي  
بشير ينهاهم عن ذلك فما سمعوا له كلاما وتزايد الحال  
منهم ، فجاء اليهم بنفسه وأغلظ عليهم في القول وسبهم  
فسبوا وأقحشوا في السب له ، وسبوا دين الاسلام على  
ما قيل فأرسل القاضي بشير من قبض عليهم وتوجه بهم  
الى المدرسة الصالحية وحضر القضاة الأربعة وكان ذلك  
اليوم يوم الجمعة قبل الصلاة ، فلما حضر قاضي القضاة  
المالكي محي الدين الدميرى قامت عنده البيعة بما وقع  
من النصارى في حق القاضي بشير الحنفى ، فتوقف  
القاضي المالكي في قتل النصارى ثم قال : يجب عليهم  
الحد والتعذير فانهم كانوا سكارى لاعقول لهم . وكذلك  
قال بقية القضاة ، فلما سمع القاضي بشير بذلك تكبر على  
القضاة وأغلظ في القول على القاضي المالكي ، واجتمع  
بالمدرسة الصالحية الجم الغفير من الأعوام ( العامة )  
فهموا بأن يرجعوا القضاة في ذلك اليوم ، ثم أن  
بعض الانكشارية قبض على النصارى وأخرجهم من  
المدرسة الصالحية فلما خرجوا بهم قطعوهم بالآطبار قطعا  
ثم ان النصراني الثالث أسلم وجماعه بعض الانكشارية  
من القتل ، فلما قطعت النصارى أجمع السواد الأعظم  
من الأعوام بباب المدرسة الصالحية وأخذوا رءسهم  
النصارى وأحرقوهم تحت شباك المدرسة الصالحية

وأطلقوا فيهم النار فأحرقوا وصاروا كالرماد فاضطربت  
القاهرة في ذلك اليوم أشد الاضطراب حتى كادت تخرب  
وقد أبدى ابن آياس استنكاره الشديد لسلوك العامة في  
تلك الواقعة فقال « قصدوا العوام أن يرحموا القضاة  
وأحرقوهم بالنار بخير حاكم ولم يثبت عليهم في الشرع  
قتل ، وفعل ذلك العوام بيدهم جهلا وعدوانا »

وقد كان الأساس الذي اعتمدت عليه السلطات  
الحسامة في علاقاتها بأهل الذمة هو تطبيق نصوص  
الشريعة الإسلامية وأحكامها تجاههم . وتذكر وثائق  
دير سانت كاترين العديد من الأحكام الشرعية الصادرة  
لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ،  
فلقد أشارت إحدى تلك الوثائق إلى حكم شرعي صدر  
لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ،  
بتاريخ ١٦ المحرم سنة ٩٢٨ هـ / ١٧ ديسمبر ١٥٢١ م بناء  
على شكوى رفعها أولئك الرهبان ضد الوالي الذي كان  
يسكن في بيت يملكونه ، وقد حصل للبيت ضرر شديد  
من سكنى الوالي ، فأصدر قضاة المسلمين حكمهم الشرعي  
الذي يقضى بخروج الوالي من البيت وتمكين الرهبان  
منه ، وأن يدفع الوالي لهم كافة المتعلقات المالية .

كما يروي ابن آياس أيضا في حوادث شهر رجب  
سنة ٩٢٨ هـ / مايو ١٥٢٢ م تلك الواقعة التي تبين مدى  
الالتزام السلطات بتطبيق الشريعة الإسلامية في الخلافات  
بين المسلمين وأهل الذمة . فقد ذكر « أن شخصا يهوديا

وقف الى القاضي صالح نائب قاضي العسكر وكتب  
قصصة ( شكوى ) واشتكى فيها الأمير تنم أحد أمراء  
الطبلخانات ناظر الدشيضة فأرسل خلفه القاضي صالح  
رسولا وانكشاريا فلما حضر الى المدرسة الصالحية  
فادعى اليهودي على الأمير تنم ، فأُنفص القاضي صالح  
اليهودي من الأمير تنم واستمر الأمير في الترسيم حتى  
أرضى ذلك اليهودي .

وينقل الينا ابن اياس حادثا آخر يبرهن على أن العدالة  
في مصر كانت تراعى دائما قبل السلطات فقد حدث في  
شهر شوال ٩٢٨ هـ / أغسطس ١٥٢٢ م « أن جماعة من  
النصارى كانوا في بيت عند جامع المقسى على الخليج  
يسكرون ، فلما قوى عليهم السكر تزايد عليهم الضجيج  
والتجهر بالسكر ، وكان في جامع المقسى ابن الشيخ  
محمد بن عنان مقيما به ، فثقل عليه أمرهم ، فأرسل اليهم  
من ينهاهم عن ذلك فأغلظ عليهم في القول وقال لهم : اما  
تستحوا من الشيخ ابن عنان ؟ فسبوا له الشيخ ابن عنان  
سبا قبيحا ، فطلع الشيخ الى ملك الأمراء ( خاير بك )  
وشكا له من النصارى فأرسل ملك الأمراء بالقبض على  
النصارى فهربوا ، فقبضوا على واحد منهم ، فرسم ملك الأمراء  
بحرقة فلما رأى ذلك النصراني عين الجد أسلم من خوفه  
من الحرق ، فألبسوه عمامة بيضاء فلما جرى ذلك خاف  
بقية النصارى على أنفسهم واختفوا عند الشيخ يونس  
النصراني حتى تخمد هذه الواقعة عنهم .

ولعل ذلك الحادث يبرهن على أن المباشرين الأقباط  
الذين كان يمثلهم آنذاك المعلم يونس النصراني لم يزالوا  
وقتئذ يتمتعون بنفوذ عظيم يمكنهم إذا ما دعت الضرورة  
أن يدافعوا عن مصالح أبناء دينهم .

وكان هناك بعض الحكام العثمانيين يمارسون ضغوطا  
على طائفة زعمية بعينها ارضاء لنزعة شخصية من أجل  
الانتقام أو كسب المال ، من ذلك ماروقه المصادر العربية  
واليهودية ، أنه في عهد ولاية أحمد باشا المعروف بخاين  
( ٩٣٠ - ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ م ) كان يقوى دار الضرب  
يهودي يدعى ابراهام دى كاسترو - عينه السلطان سليم  
الأول في ذلك المنصب عام ١٥١٧ - ولقد كان دى  
كاستروسببا في مأساة قاسية تعرضت لها طائفة اليهود  
في مصر من جانب أحمد باشا ، الذي كان ينزع إلى  
الاستقلال عن الدولة العثمانية حيث خسر ج عن طاعتها  
وأظهر العصيان وجمع جمعا عظيما من أشسقياء العرب  
والفلاحين وتحارب مع طائفة الانكشارية . وقد روى عنه  
أنه أعلن نفسه سلطانا على مصر في ٦ ربيع الثاني  
٩٣٠ هـ / ١٢ نوفمبر ١٥٢٤ م وجعل القضاة وابن الخليفة  
العباسي يبايعونه على ذلك وإن اسمه قد ذكر أيضا في  
الخطبة وقد أصدر أوامره إلى دى كاسترو بصفتة مديرا  
لدار الضرب أن يضرب النقود باسمه بدلا من اسم  
السلطان العثماني ، إلا أن دى - كاسترو - طلب من  
الباشا أن يكون ذلك الأمر رسميا ويمرسمه سلطانا ،

وإزاء ذلك غادر دى كاسترو القاهرة سرا وتوجهه الى  
 استانبول لابلأخ السلطان سليمان المشرع بحقيقة الأوضاع  
 السائدة فى مصر ، وعندما علم أحمد باشا بذلك أدرك  
 ماسوف يصيبه من فشل محاولته ، كما خشى من انتقام  
 السلطان فصب جام غضبه على الطائفة اليهودية فى  
 القاهرة فقام باعتقال أقارب دى كاسترو ومعارفه وأودعهم  
 فى السجن وأباح للمماليك تحت قيادة أحد مساعديه نهب  
 الحى اليهودى فى خان الخليلى بالقاهرة ، وفى نفس  
 الوقت أصدر أوامره الى والى القاهرة بجلد جميع يهود  
 المدينة ، كما أمر باحضار اثنى عشر من كبار رجال  
 الطائفة اليهودية على الفور ، وفرض عليهم غرامة مالية  
 كبيرة وهددهم فى حالة عدم دفعها باعدامهم هم وعائلاتهم  
 وقام يهود القاهرة بجمع تلك المغرامة المالية وقدموها  
 للبasha ، ولقد استغل أحد مساعديه ذلك الموقف وطلب  
 لنفسه من كبار اليهود أن يدفعوا له عشر تلك الغرامة ،  
 وهددهم بالسجن واستئصال شأفة اليهود من كافة البلاد  
 هم ومن يتبعهم ولسم ينقذ اليهود من تلك المأساة التى  
 تعرضوا لها الا هجوم مفاجيء قام به أعداء أحمد باشا  
 وعلى رأسهم محمد بك الرومى ، أثناء وجود البasha فى  
 إحدى الحمامات ، وكان فى قلعة من جنوده فهرب الى  
 القلعة وحينما علم بتزايد معارضيه وبخيانة بعض أتباعه  
 الذين أغضبهم نبا اعلان نفسه سلطانا - فر من القاهرة  
 قاصدا الشرقية حيث لجأ الى الشيخ عبد الدايم بن بقر  
 - أحد حلفائه العرب - وكان يأمل فى مساعدته ، الا أن

شمارية التي أرسلها السلطان سليمان مع القوات  
في القاهرة اقتفت أثره حتى أدركوه وقتلوه في ٢٩  
١٢٠٩ هـ / ٦ ديسمبر ١٥٢٤ م ، وعلق رأسه على  
ثم أرسلت إلى السلطان العثماني في استنبول  
أخرى قام محمد بك الرومي وأطلق سراح  
حتجزين مع تقرير عن حق الحماية من أي  
وقد كان لتلك الواقعة أبلغ الأثر في نفوس أبناء  
يهودية في مصر لدرجة أنهم قاموا بتسجيل  
كتبهم الدينية لكي يتذكروها دائما .

الرغم مما اشارت اليه بعض مؤلفات اليهود ،  
بات المحاكمات إلى أن يهود مصر - بعد حدوث  
ة - لم يحظوا خلال العصر العثماني إلا بأمن  
نسبي فانه يمكن القول بأن ما وقع يعتبر حادثا  
نرخصته بعض الظروف ولا يمكن بأي حال من  
أن يعتبر تيسارا عاما ساد علاقات الحكام  
ببعض مصر .

أحد المخطوطات القبطية يذكر حادثة اضطهاد  
الأحد ٣٠ ماتور سنة ١٢٩٨ للشهداء / ٦  
١٥٨١ م ، وفي عهد ولاية حسن باشا الخادم  
١٥٨٢ ) أدت إلى وفاة أحد الرهبان النصاري  
يب السلطات الحاكمة له ، وممسا هو جدير  
تلك الحادثة تضمنت وقائع خطيرة مبالغ فيها  
يبر كما أنه لم يرد ذكرها في المصادر العربية

المعاصرة  
أن الباشا  
القليوبي  
إلى دير  
المسيح ،  
ولقد ذهب  
على الرا  
مشاعل ،  
المدينة تد  
كله في  
فأصدر أو  
ضربه و  
جثمانه ،  
كنيسة ال  
الكنسية

ولقد  
القرن الس  
العثمانية  
ضد السل  
سادت الب  
على الولا  
الحال ان  
المصري و

المعاصرة مما يثير الشك حول صحتها . فقد زعم المخطوط أن الباشا العثماني أمر بالقبض على الراهب يوحنا القليوبي بدير الأنبا بشوى وأنه لم يكتف بمنعه من العودة إلى دير بوادي النطرون بل أرغمه على انكار ألوهية المسيح ، وأن الراهب رفض رفضا باتا أن يعلق ذلك ، ولقد ذهب ذلك المخطوط في زعمه إلى أن الحكم قد صدر على الراهب بغرم السكاكين الحادة في يديه ، وإيقاع مشاعل على كتفيه ووضعها على جمل يطوف به شوارع المدينة تحيط به العامة والغوغاء ، فتحمل الراهب ذلك كله في صمت تام ويبدو أن هدوءه زاد الحاكم غضبا فأصدر أوامره بربط يوحنا على عود من الخشب ، وخلال ضربه وتعذيبه أسلم الروح . وفي اليوم التالي أذلوا جثمانه عن الخشبة وسلموه للقبط الذين مضوا به إلى كنيسة القديسة بمصر القديمة حيث أقاموا عليه المصلوات الكنسية .

ولقد اتسم العصر العثماني - منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر بانسداد العديد من فتن الجند العثمانية وخاصة جند السباهية الذين رفعوا راية العصيان ضد السلطة الحاكمة بسبب الاضطرابات الاقتصادية التي سادت البلاد ولقد ازداد نفوذ هؤلاء الجند إلى حد التعدي على الولاة العثمانيين أنفسهم وقتل بعضهم وبطبيعة الحال انعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب المصري وتذكر المصادر العربية المعاصرة العديد من تلك

الفتن التي كانت تتميز بالعنف والقسوة ضد الولاة  
العثمانيين من ناحية وضد السكان المحليين من ناحية  
أخرى ، ولاشك أن الاعميين كان يلحق بهم من الأضرار  
والتضييق والقيود ما كان يلحق باخوانهم من المسلمين .  
فلقد حدث في شهر شوال ٩٧٧ هـ / أغسطس ١٥٨٩ م -  
على حد قول المصادر المعاصرة . ونادى مناد أن أولاد  
العرب لا يستخدمون ممالك بيضا ، وأن اليهود والنصارى  
لا يستخدمون جوارى ولا عبيدا والكشف عليهم بعد ثلاثة  
أيام » .

وكانت تلك الفتن تتميز أيضا بكثرة ضحاياها بأزهارها  
أرواحها وسفك دماؤها كما كانت ضحاياها على السواء  
من المسلمين والاعميين ، فلقد روت المصادر المعاصرة عن  
تلك المذبحة التي نصبتها الجند السبائية والتي راح  
ضحياتها كثير من الأبرياء ، وذلك أن كتحدا باشا ويدعى  
بهرام قد تعرض له الجند السبائية « . . . فعدوا عليه  
ووضعوا فيه السيوف وقتلوه وفعلوا بحسين الترجمان  
كذلك وقتلوا المعلم يوحنا النصسراني النبلاوى المباشر  
وقطعوه قطعا . . . »

ومن المرجح أن تلك الاضطهادات التي كان يتعرض  
لها سكان البلاد ومنهم أهل الذمة كانت تحدث دون أن  
يكون للسلطين العثمانيين دخل فيها ولا علم بها ، لأنهم  
كانوا دائما يوالون اظهر تسامحهم الدينى ازاء أهمل



الذمة دون انقطاع ، وكانت الوصايا الصادرة الى السلطات في مصر تركز على ذلك . فمن بين وثائق دير سانت كاترين فرمان للسلطان مصطفى الأول ( ١٦١٧ - ١٦١٨ ) الى السلطات الحاكمة في مصر صادر في الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٠٢٧ هـ / ٢٨ يناير ١٦١٨ .  
بناء على التماس المطران غفريل الرابع رئيس الطائفة - طائفة رهبان الدير - \* وقد جاء في هذا الفرمان : \*  
« ..... لا يجوز لأحد المأمورين العسكريين ولا من رجال السلطة ان يتصدوا لرهبان او قساوسة او مسستوطنين الديرين المذكورين حال سفرهم أو زيارتهم لبلاد المرومان والأناضول ومصر ودمشق وجهات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وسائر المدن والبلاد والقرى التي في الولايات الاسلامية أو عند تأدية طقوسهم الدينية ..... »

ولم تكن حركات العصيان والتمرد على السلطات الحاكمة مقصورة فقط على جند السباهية ، بل تعدت ذلك وشملت بعض فئسات من الذميين ، فلقد روى عن حركة عصسيان حدثت من جانب بعض المسيحيين في الاسكندرية عام ١٦٤٤ نتيجة ظلم الحكام العثمانيين . وترجع أسباب تلك الحركة الى ما كانت تعانيه البلاد من ويلات وباء الطاعون الذي جلب عليها من الدمار ما جعل الباشا العثماني مقصود باشا ( ١٦٤٢ - ١٦٤٤ ) يسعى الى اصلاح الأحوال وشدد في القبض على اللصوص ، فقبض على كثيرين وقتل بعضا منهم وسجن بعضا اخر

فكان يقتص منهم بحسب ذنوبهم متخذاً الصرامة ديدناً  
فاستكنت الناس وطابت قلوبهم نوعاً وكان أغلب المسجونين  
من النصارى الأقباط الأوربيين . وبينما كان مقصود  
باشا مستمرا في خطة الإصلاح اعترضه وقوع حادثة في  
الاسكندرية في ٢٠ ذى القعدة ١٠٥٢ هـ / أواخر يناير  
١٦٤٤ - روى تفاصيلها يوسف اللوانى حيث قال : « أن  
قبطانا عمر مركبا في البحر وأراد أن ينزلها البحر فجمع  
النصارى الذين في المراكب ، وحلوا جميع قيودهم فتم تنزيل  
الغليون الى البحر . وكانوا نحو الستماية نفر ، فخلوا  
الناس وهم في صلاة الجمعة فانفرد منهم ثلاثماية نفس  
وكسروا القرسخانة وأخذوا السلاح الذى فيها وفردوا  
قلاعهم وتوجهوا بعد أن نهبوا أسواق البلد الى ظهر البحر  
المالح ، ولما طلعت الناس من صلاة الجمعة فما وجدوا  
أحدا . كما ذكرت بوششر أن معظم المسجونين هرب عن  
طريق البحر أما الباقي فقد هرب الى داخل البلاد قبل أن  
يجتمع أحد من رجال السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة  
ضدهم .

وكادت تلك الحادثة تؤدى الى انتقام المسلمين المقيمين  
في الديار المصرية لو لم ينشغل بالهم ويتجه نظرهم مع  
السلطات الحاكمة لما هو أشد وأعظم وهو تمرد العسكر  
وتأمرهم على عزل مقصود باشا بسبب مطالبه المالية ،  
فاندلعت المعارك في القاهرة وانتهى الأمر بعزل مقصود  
باشا من ولايته .

ولم يكن من عادة الباشوات العثمانيين التدخل في شئون أهل الذمة إلا إذا طلب منهم ذلك وبناء على رغبة رجال الدين منهم . فلقد ذكرت المصادر القبطية أنه حدث في مستهل رئاسة البابا مرقس السادس ( ١٣٦٢ / ١٦٤٦ م ) شقاق بين أبناء الكنيسة القبطية بسبب قرار أخصسدره البابا للرهبان بوجوب إقامتهم في أديرتهم ، وعدم خروجهم منها إطلاقا إلا للضرورة القصوى ، ومثل ذلك القرار يتفق مع القواعد الرهبانية والقوانين الكنيسية ولكن بعض الرهبان تمردوا على قرار البابا ، واندفعوا وراء رغبتهم في الخروج متقاسمين تلك القواعد ولم يكتفوا بالتمرد والعصيان بل ذهبوا في عام ١٦٤٦ إلى الباشا العثماني أيوب باشا ( ١٦٤٤ - ١٦٤٦ م ) وادعوا أمامه بأن البابا يضربهم ضربا مبرحا إلى حد أن البعض منهم يموت من جرائه وأزاء ذلك الادعاء أمر الباشا بزج البابا في السجن ، ولكن الراهب الذي تزعم حركة التمرد ويدعى « قدسي » عاد مرة أخرى إلى الباشا وأقر أمامه بأن التهم التي وجهها هو وأعوانه إلى البابا المرقسي لا أساس لها من الصحة وتوصل إليه أن يفرج عنه ، ولقد قبل الباشا أن يفرج عن البابا ولكنه فرض مقابل ذلك غرامة مالية ضخمة على أكابر النصارى .

ويعلق الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر في الفترة ما بين سنتي ( ١٦٧٢ - ١٦٧٣ ) على أحوال طائفة الاقباط اليعاقبة في مصر خلال القرن السابع عشر

بعبارات لاتخلو من مبالغة حيثما يقول بأن ما من طائفة من طوائف مصر غير الاسلامية كانت تعامل باضطهاد شديد غير اقباط مصر ، اذ كانوا معتبرين في نظر الحكام العثمانيين « عكارة العالم » حتى أصبحت معاملتهم للأقباط أسوأ من معاملتهم ليهود مصر فلكانوا يسيئون الى الاقباط ويعاملونهم حسب اهوائهم القضيعة بينما يذكر أحد المؤرخين الأقباط بأن النصارى عاشوا في مصر في القرن السابع عشر في هدوء واطمئنان ولم يلحق بالاقباط النصارى أية أضرار ، ولم يقع عليهم من الظلم والجور شيء يذكر .

ولقد انفرد القنصل الفرنسي في مصر السيد بنوادي ماييه ( ١٦٩٢ - ١٧٣٢م ) بذكر واقعة - لم يرد لها ذكر في مؤلفات المؤرخين المعاصرين - توضح الى أي حد بلغ تعذيب السلطات الحاكمة في مصر لقس القنصلية الفرنسية في القاهرة « كليمنت وكوليه » الذي ارتد عن المسيحية واعتنق الاسلام ، ثم عاد وارتد الى المسيحية مرة أخرى . فقد روى القنصل الفرنسي أن القس القنصلي قد اتهم من جانب أبناء جلدته بسوء التصرف في الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والصسديقات ، فعزم على أن يهرب ويلتجئ لقوة السلطة الحاكمة في القلعة حيث ابلغ السلطات عزمه على اعتناق الدين الاسلامي ، وكان ذلك في ٢٢ أبريل سنة ١٧٠٢ . فكتب « المسيودي ماييه » خطابا لذلك القس شديد اللهجة ينصح به بالرجوع الى

صوابه ويرجوه العودة الى حصن القنصلية الفرنسية  
 وأكد له أنه سيعاقب الذين سبقوه واتهموه واقتروا عليه  
 واستحلفه بكل عزيز ومقدس لديه أن يرجع قبل أن ينتهز  
 المسلمون فرصتهم ويحتفلوا بإسلامه وقال له : ، يمكنك  
 أن تعتذر بأنك كنت سكرانا في طلبك الإسلام ، وأنك ماكنت  
 تعلم ما تقول ، ، واقتراح عليه أن يمكنه التدخل لتخليصه  
 من أيديهم إذا تمسك بذلك العذر ، ولكن القصر رد على  
 القنصل الفرنسي جوابا وحيزا غير مقنع ، ويستتطرد  
 المسيو دي ماييه في سرد روايته فيذكر بأنه في يوم ٢٥  
 أبريل ١٧٠٣ أحضروا القس القنصلي أمام الباشا  
 العثماني أحمد قره محمد - ش الذي سأله إذا أراد أن  
 يكون كما كان نصرانيا ويذهب المسيو دي ماييه إلى أن  
 المسلمين ماكانوا ليسمحوا مثله أن يرجع عن عزمه  
 فأمسكوه في ٢٨ منه وخنقوه بالقوة وأوجدوه في غرف  
 مفروشة بالرياش الفاخر وعينوا العبيد لحراسته وخدمته  
 وأكدوا له أنهم سيزوجونه بأجمل النساء ولكنه لم يقبل  
 ذلك ، ولما رأوا أنه ألقى بالعمامة التي أتوا بها إليه على  
 الأرض بكل عنف وظل مضجعا على الرجوع عن إسلامه  
 أخنقوه وضربوه ضربا مبرحا حتى صار أقرب إلى الموت  
 منه إلى الحياة ، ثم طرحوه في السجن .

ويذكر المسيو دي ماييه أنه بقل كل مساعيه من أجل  
 انقاذ القس القنصلي من أيدي المسلمين ولكنه لم يفلح  
 وفي ٢٨ مايو وصله خطاب من ذلك القس يرجوه فيه أن

يتركه لصيره حتى يكفر عن خطيئته بالاستشهاد . ويزعم  
المسيو دى ماييه فى روايته أن أحد كبار المسلمين المتعصبين  
اقترح وجوب تقطيع ذلك القس اربا وأن يفصل عنه أعضاؤه  
مثل يديه ورجليه ، وهكذا يعذب حتى الموت . ويختم  
المسيو دى ماييه روايته بقوله أنه فى ١٧ مايو ١٧٠٢  
قطعوا رأس القس وسلموا جثته اليه فدفنتها باحترام فى  
مقبرة الخندق .

ويعلق المسيو دى ماييه على تلك الحادثة بقوله بأن  
الاوربيين آنذاك كانت قد قويت شوكتهم فى البلاد وأصبحوا  
لايسمحون لأحد أن يعمل مثل هذا الصنيع مع أحد أبناء  
جنسهم ولولا خوف الباشا العثمانى من غضب عامة  
المسلمين وثورتهم عليه لعفا عنه ، ثم يذكر القنصل  
الفرنسى أنه بهذه المناسبة وصلتة تعزيات حارة واشترك  
معه فى الحزن كل رجال الكنيسة اليونانية والقبطية .  
وقد أمرت الكنيسةتان شعبيهما بالصوم ثلاثة أيام تكريما  
لذلك الشهيد .

وفى مستهل القرن الثامن عشر كانت الصراعات  
العسكرية على أشدها ، وأمر البلاد بيد الأمراء المماليك  
الذين ازداد نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى  
أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد  
هؤلاء الأمراء . وكان الأمراء المماليك منقسمين الى  
جماعتين متصارعتين على الحكم هما الفقارية والقاسمية

حتى أصبح تاريخ مصر السياسى فى مستهل هذا القرن عبارة عن صراع مستمر بين هاتين الجماعتين ، فكانت الحروب لا تنقطع بينهما وكانت لها أبلغ التأثير فى سوء الأحوال الاقتصادية ، كما كانت تتسبب فى قتل العدد الكبير من الناس ، وكانت القرى والمدن التى يكثُر بها النصارى معرضة فى معظم الأحيان للمسلب والنهب والخراب . ولقد أفاضت المصادر التاريخية المعاصرة فى الحديث عن تلك الفتن والحروب التى حاقت بالبلاد نتيجة هذه الصراعات . فقد حدث فى عام ١٧١٠م أن اندلعت الحرب بين الفريقين ، واضطرت الفقارية الى استدعاء بعض قبائل البدو والعربان للاستعانة بهم فى دعم سلطتهم وانتشر هؤلاء البدو فى أنحاء المدينة وصاروا يسرقون كل ما تصل اليه أيديهم . ولم تقتصر أضرار هؤلاء البدو على القاهرة بل تعدتها آنذاك الى الضواحي وإلى كل قرية ، ولقد انتهزوا تلك الفرصة وهجموا على مدينة اخميم فى الوجه القبلى فأحالموها الى خراب تام وقتلوا معظم سكانها وكان أغلبهم من النصارى ، وكانت كل مدينة أغلب سكانها من النصارى معرضة أثناء تلك الفتن للخراب أكثر من غيرها .

ولعل أبرز تلك الفتن التى تعرضت لها البلاد فى مطلع القرن الثامن عشر كانت فتنة الفرنج أحمد فى عام ١٧١١ - وكان جبارا عنيدا ولذلك كانت فتنته عظيمة نجمت عنها حروب طويلة بين طوائف المماليك الفقارية والقاسمية ،

ولقد بلغت تلك الفتنة من شدتها أن أقفلت الأسواق وبطل البيع والشراء وظلت القاهرة سبعة أيام والأسواق فيها مغلقة والمدافع تتراشق بين المتحاربين ، واحترقت بيوت كثيرة في نواحي الرملة والصلبية والمظفر ونهبت بيوت الكثيرين من الأثريين ، وبالاختصاص كانت شدة عظمة وضيقة وثقيلة على كل الناس وخصوصا الفقراء وكانوا يشربون من مياه الآبار لانقطاع الطرق واختفاء السقاين فهم لم يقدرُوا على التوجه لنقل المياه من بولاق . ولقد أوردت المخطوطات القبطية أخبار تلك الفتنة فذكرت بأن القبط لم يصابوا بأذى في هذه الفتنة وقد جاء فيها « . . . وبعد السبعة أيام أراد الله تعالى أن يفرج عن العباد . . فاطمأنت الرعية ولم تحصل أذية لأحد من النصارى » .

ومما لا شك فيه أن تلك الفتن كانت كفيلة بفساد الأحوال واختلال النظام والأمن ، وهذا - على حد قول المصادر القبطية - جعل الأقباط يلجأون إلى الوجه القبلي حيث عرب الهوارة الذين انضموا إليهم فأدخلوهم في ذمتهم وحماهم ، فصار القبطي يخاطب العربي المنتسب إليه « ببديوي » والعربي يسمى القبطي الذي تحت حمايته « بنصراني » وهكذا كانت عيشتهم في تلك الفترة راضية نوعا لا يكرها إلا الحوادث والزوايا التي كانت تطرأ أحيانا بسبب اختلال الأحوال العامة .

وعلى الرغم من بعض مظاهر الاضطهاد التي حاقت



بأهل الذمة في مستهل القرن الثامن عشر كان هناك بعض الرحالة الاوربيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة قد أشادوا بالتسامح الديني للسلطات الحاكمة إزاء أهل الذمة فقد كتب الأب اليسوعي والرحالة الفرنسي ديرونا الذي زار مصر من ( ١٧١٠ - ١٧١١ م ) كتب يقول في رسالة بعث بها الى الأب اليسوعي فليربو في فرنسا مؤرخة في ٢٠ يوليو ١٧١١ أن « مصر هي البلد الوحيد في الامبراطورية الاسلامية الذي تقام فيه شعائر الدين المسيحي بحرية أكثر من أى بلد آخر ولهذا السبب فإن عددا كبيرا من نصارى البلاد الأخرى يلجأون اليها » .

وفي وسط تلك المحن والخطوب والحروب والفتن والانقسامات وقع حادث أن دل على شيء فانما يدل على مدى التزام العلماء المسلمين بتنفيذ الشريعة وتطبيق احكامها في كل الأمور ومنها مايتعلق بغير المسلمين فإذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى وجد من العلماء المسلمين من يرده الى الحق ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ويقف بجانب المظلوم للمعتدى عليه ولو كان مخالفا في الدين . وليس أدل على ذلك من أن علماء المسلمين وقفوا الى جانب بطريرك الاقباط ضد السلطة الحاكمة في عام ١٧١٨ م لتأكيد سلطانه على أبناء طائفته حينما نشب النزاع بينه وبينهم حول اتباع القاعليسم الدينية . وهذا الحادث لم تسجله المصادر العربية المعاصرة لكنه ورد في أحد المصادر القبطية ويتلخص الحادث في أن بطريرك

الاقباط في ذلك الوقت بطرس السادس (١٧١٨-١٧٢٦ م) كان شديدا على شعبه في مراعاة الامور الدينية طلبا في منعهم مما تنهى عنه التعاليم والاوامر الانجيلية وبخاصة في امور الزواج والطلاق ، ولجأ البطريرك الى كبير الامراء آنذاك اسماعيل بن ايواظ ليساعده في القضاء على ظاهرة الطلاق التي تنشب بين أبناء طائفته ولكن لم يلبث ان حدث نزاع شديد بين البطريرك وبين اسماعيل ابن ايواظ بسبب تشدد البطريرك وصلاحيته في هذا الامر وقد ناصر اسماعيل بن ايواظ كثيرا من أهل الرأي والمكانا ثم عرض النزاع على العلماء المسلمين فأفتوا بحق بطرس السادس فيما يطلب ونصروه على اسماعيل بن ايواظ ، وكان ابن ايواظ رجلا عادلا حكيما فرضى بحكم العلماء المسلمين واستصدر فرمانا بناء على فتواهم بأن البطريرك هو المقرر على اصول مذهبه دون غيره وليس لأحد أن يعارضه في أحكامه .

ولقد اثار الجبرتي في كتاباته الى أن الذميين - وعلى وجه الخصوص بعض النصارى منهم - قد تمتعوا في عهد علي بك الكبير ( ١٧٦٤ - ١٧٧٢ م ) بمكانة عالية ومراكز مرموقة في أجهزة الحكومة وذلك بفضل ما قدموه من خدمات في ضبط الحسابات ومن تسيير الدفعة للأعمال في مختلف الدواوين .

ومن الامور التي افاض الجبرتي في الحديث عنها

والتي كانت تمثل في بعض الأحيان إحدى الظواهر المميزة في العلاقة بين سلطات الحاكم وأهل الذمة ماكانت تمارسه هذه السلطات من ضغوط واضطهادات كانت تشمل أهل الذمة جميعا . وكان مبعث ذلك خروج الذميين عن مألوف الشـرع والقانون الملـتزمين بهما في حياتهم اليومية كالتجمل باللباس والقائـق في المأكـل وركوب الخيل واتخاذ الخدم المسلمين وشراء المعبيد والجواري فضلا عما كان يثار من شكوك حول ثراء بعضهم المفاجيء واكتناز الثروات المضخمة والأموال الطائلة وماكانوا يظهرونه من تعصب لأخوانهم الذميين والحق الأذى بالمسلمين . من ذلك ماحدث أبان حملة القبطان حسن باشا الجزائرلى ( ١٧٨٦ - ١٧٨٧م ) - تلك الحملة التي ظن جميع المؤرخين المعاصرين منهم والمحدثين أنها أرسلت من قبل الدولة العثمانية من أجل استعادة سلطة الباب العالي الفعلية على مصر وكسر شوكة كل من ابراهيم بك ومراد بك اللذين طغيا في البلاد الا أن الحقيقة الفعلية التي غفل عنها أولئك المؤرخون - هي أنه كان من بين أهدافها الرئيسية استعادة جميع الأموال التي نهبت وسلبت من الخزانة المصرية بواسطة البكوات المماليك ، بل أيضا . . بيد القائمين على الإدارة المالية من الذميين ولعل ذلك يفسر المر من وراء اضطهاد حسن باشا للمعلم ابراهيم جوهرى - كبير كتاب المالية المصرية - وعائلته والمعلم واحف - رئيس حسابات الديار المصرية - حيث هادر

الهما وأملاكهما • هذا إلى جانب اتباعه لسياسة فرض  
إمات المالية الباهظة على كل ما يشتم فيه راحة  
يانة أو الثراء الفاحش وخاصة من الذميين •

ولقد كان من أهداف تلك الحملة أيضا تطبيق حدود  
رع الاسلامى على أهل الذمة • وهذا يفسر لنا سر  
مدار الأوامر بمنع التصارى واليهود من ركوب الخيل  
ستخدام المسلمين وشراء الجوارى والعبيد وعن كان  
ه شئ من ذلك يبيعه أو يعتقه وأن يعودوا إلى شمس  
نار والزنوط ، كما صدرت الأوامر أيضا بالآلا يتسمى  
منهم بأسماء الانبياء أو الرسل المذكورين فى التوراة  
تجيل كإبراهيم وموسى وعيسى ويوسف واسحق وكل  
يكون اسمه كذلك يلزم تغييره فى الحال ، فغير  
صارى واليهود - الذين لهم معاملة مع المسلمين -  
مادهم بأخرى ، ومنذ ذلك الحين صار الذميين يسمون  
بسمهم أمام المسلمين الذين يعاشرونهم ويعاملونهم  
ماد ويعرفون فيما بينهم بأسماء أخرى ، وقد لجأ البعض  
م ازاء ذلك إلى اتخاذ أسماء والقب تركية •

وفى خطاب بعث به المجلس إبراهيم جوهرى إلى  
مامصة والقساوسة والرهبان وسائر الجمع المقدس  
ديرة الأربعة بواندى المنطرون ، أوضح فيه مدى مالحق  
قبساسة من عدت واضطهاد أبان حملة حسن باشا  
أسببته لهم من شدة وضيق • وقد جاء فيه : « ...  
ج شعب كبير على كامل المسيحيين وأتعبوا على سائر

المؤمنين مصاعب يطول شرحها لقدسكم حتى وقع البحث على كامل رزق الأديرة القديمة والجديدة ، وبلغذا مراد المكرهين في تعطيل معاش الفقراء والمساكين وهكذا كنا نسأل الجماعات من النصاري من كامل الطوائف ولكن نحن لنا أمان شديدة من يتخلى عنا القيام ولايتترك شعبه يسلم في يد أعدائه .. » وقد ختم خطابه بقوله « .. في هذا الوقت ضيق عظيم على جماعة النصاري وخاصة جماعة الكنائس فلا تبطلوا الصلاة ولا تفطروا يوما واحدا حتى يحضركم منا جواب اطمئنان » .

ولقد أوضحت وثائق الكنيسة القبطية مدى التزام السلاطين العثمانيين - في أواخر القرن الثامن عشر - بمبادئ الشريعة الإسلامية ، والدفاع عن حقوق أهل الذمة ودفع التعديات والمظالم عنهم ، فعندما كانت تبلغهم أخبار اضطهادهم كانوا يسارعون بإصدار الأوامر إلى الحكام بوقف تلك التعديات والمظالم على الفور لأنها مخالفة للشريعة الشريفة ، فلقد حدث عندما وقعت بعض التعديات والمظالم على الأقباط المستوطنين بالقدس من قبل السلطات الحاكمة أسرع بعض كبار رجال الطائفة في القاهرة برفع شكاياتهم إلى السلطان العثماني سليم الثالث ( ١٧٨٩ - ١٨٠٧م ) الذي أصدر على الفور فرمانا في أول ربيع الآخر ١٢٠٨ هـ / ٦ نوفمبر ١٧٩٣م بوقف تلك التعديات والمظالم . وقد جاء في هذا الفرمان : « .. ان السكان المستوطنين بالقدس الشريف من طائفة القبط أهل الذمة

من المسيحيين يؤدون الى المأمور جميع التكاليف الخاصة  
بهم بموجب أوامري وبموجب الفتر على التمسام بدور  
قصور ولم يكن سببا يؤدي الى تحملهم التكاليف الشاقا  
وساير البدع والمظالم المحدثه وبذلك يصير التعدي عليها  
وأذيتهم فعند ذلك تقدم من الطائفة المذكورة وأنهم عز  
ذلك واسترحموا ٠٠ وقد كان صدر أمرى الشريف بمنز  
المظالم والتعديات الظاهرة والمنافية لأمرى الهمايوني  
والقانون وخلاف الشرع الشريف فيلزم العمل بموجب  
كارادتي بالأمر الشريف ٠٠٠ « ٠

وعلى الرغم مما حاق أهل الذمة من صور وأشكال  
الاضطهادات على يد بعض الحكام فإن ذلك لا يمكن أن  
يقاس بأي حال من الأحوال بما تعرض له المسلمون  
واليهود في بلاد الأندلس وسجله التاريخ من قسوة  
واضطهاد وتعذيب وتنكيل وتشريد وتقتيل وأبادة جماعية  
على يد المسيحيين الأسباب حينما قدر لهم الانتصار على  
العرب المسلمين ، ولكن مع ذلك فإننا لا ننكر أن هنالك  
حكاما ظلموا أهل الذمة وشددوا عليهم إلا أن مثل ذلك  
يعتبر شذوذا عن القاعدة العامة في التسامح الديني مع  
غير المسلمين ، وفي كثير من الأحيان نجد أن هؤلاء  
الحكام كانوا يظلمون المسلمين قبل اليهود والنصارى ،  
فالظالم لا يقف ظلمه عند حد ، بل إن كثيرا من أمثال  
أولئك الحكام كان يرفق بأهل الذمة رعاية ذمتهم على حين  
يقسو على أهل ملته من المسلمين ، حتى أننا وجدنا الشيء

الدردير مفتي المالكية وشيخ علماء عصره في النصف  
الثاني من القرن الثامن عشر يذكر عن أمراء زمانه أنهم  
أعزوا أهل الذمة ورفعوهم على المسلمين حتى أنه يقول :  
« ويا ليت المسلمين عندهم معشار أهل الذمة وترى المسلمين  
كثيرا ما يقولون : يا ليت الأمراء يضربون علينا الجزية  
كالنصارى واليهود ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم » .  
« وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » .

-

-

..

^

^

^

-

-

^

^

^

^

^

^



# سياسة الدولة المالية تجاه أهل الذمة في مصر



## ( ١ ) الجزية :

تعتبر الجزية أحد الشروط الواردة في الشريعة الإسلامية لصحة عقد المذمة ، وقد التزمت الدولة العثمانية بتطبيق ذلك الشرط شأنها في ذلك شأن الدول السابقة التي حكمت مصر ، وقد أخذت الدولة في التطبيق بالتفسير الحنفى حيث ورد بشأن الجزية أنه « اذا وضعت بتراض أو صلح لاتغير ، وإن فتحت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر الغنى في السسنة ثمانية وأربعون درهما ، وعلى المتوسط نصفها ، وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ، وتوضع على كتابى ومجوسسى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما إلا الاسلام أو السيف وتسترق أنثاها وطفلها ولا جزية على صلبى وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن وأعمى ومقعذ وفقير لا يكسب وراهب لا يخالط » .

أما عن أوجه اتفاق الضريبة ( الجزية ) فلقد حددتها تفسير الحنفية « فى مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين

والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف  
السنة حرم من العطاء .

أخذت الدولة العثمانية - منذ بداية حكمها لصبر -  
بالنظام الذي كان متبعاً في دولة المماليك فيما يختص  
بتحصيل وانفاق ضريبة الجزية التي كانت تعرف وقتذاك  
باسم « الجوالى » . وقد ظل هذا النظام قائماً حتى أوائل  
عام ١٥٢٥ م عندما وصل الصدر الأعظم ابراهيم باشا  
الشهير بالاسكندرلى ، عندئذ أصبحت ضريبة الجوالى  
مقاطعة قائمة بذاتها أطلق عليها « وجاق الجوالى » وكان  
المتولى أمر تحصيلها وانفاقها يعرف باسم « أمين  
الجوالى » .

وكان الاعتبار الذى أخذت به الدولة العثمانية - كما  
ورد في الشريعة الإسلامية - بالنسبة لأولئك الذين وقع  
عليهم عبء ضريبة الجوالى ، ألا ينظر فقط الى قدرتهم  
على الدفع بل أيضاً ينظر الى القدر الذى يمكن أن يسناهم  
به الفرد في هذا الشأن ، ولهذا فقد قسموا الى فئات  
ثلاث : غنى ، متوسط ، وفقير . وعلى حسب ما جرى عليه  
العرف كان أصحاب الممتلكات والصرافون وكافة التجار  
من الفئة الغنية وأصحاب الحرف الصناعية كالاسكافى  
مثلاً من الفئة الفقيرة ، وماعدا ذلك من الفئة المتوسطة .  
كذلك تقرر المعايير التى يدفعها أفسراد كل فئة طبقاً لما  
حدده الشريعة ، فالغنى عليه أن يدفع ٤٨ درهما فضة  
والمتوسط ٢٤ درهما فضة والفقير ١٢ درهما فضة .

وقد روعي تغيير قيمة العملة لذلك تقرر أن تدفع  
الفئات الثلاث على التوالي ٤ ، ٢ ، ١ ، جنيه ذهبي  
( نقد ) يعرف بالشريفى - الذى كان يساوى فى بداية  
العصر العثمانى ١٢ نصف فضة . كما حددت أوجهه  
صرف ضريبة الجزية - على حد قول أحمد شلبي - « على  
العلماء والفقراء والايتماء والأراامل » .

ولقد ذكر ستانفورد شو - أن الصدر الأعظم ابراهيم  
باشا منذ وصوله مصر ، وضع جدولا منفصلا للنظام  
الذى يجب أن يتبع فى ايراد وانفاق أموال الجزية ومن  
الشروط الواردة فى ذلك النظام ألا يستخدم دخل الجزية  
فى نفقات كنسية ومنها أيضا أنه فى السنة التى تحقق  
زيادة فى الايراد لاتضاف تلك الزيادة الى الخزانة بل  
تترك جانبا لاستخدامها فى المنقسات والمصاريف فى  
السنوات التى تقل فيها متحصلات الجزية عن المعتاد .  
وفى دراسة أعدتها شوقي فى هذا الشأن أن أوضح من خلالها  
أنه حدث بالفعل أن المتحصلات خلال النصف الثانى من  
القرن السادس عشر كانت تقل عن المعدل المعتاد لنفقات  
تحصيل الجوالى وأن العجز فى الايراد كان يعوض من  
الخزينة السلطانية ، كما أوضح أن العجز فى سنة ٩٦٤ هـ  
/ ١٥٥٦ - ١٥٥٧ م بلغ ١٩٤٠٢٢ بارة وفى عسّام  
٩٦٥ هـ / ١٥٥٨ م كان العجز ٧٢٠٧٢٠ بسارة بينما  
بلغ العجز عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ - ١٥٧١ م حوالى ٣٣٦٠٠٠  
بارة .

وفى خلال القرن السباسب عشر أصسباحت مقاطعة الجوالى فى حىازة التزام أمراء مصر - كما هو متبع فى معظم المقاطعات المائىة والريفىة الأخرى - ولقد أئى هذا النظام الى فقدان السلطات الاءىنىة فى كل ملة جزءا من أءارتها اء كانت عملىة الجبابة فى باءىء الأمر من اءتصاصها - فقد ورد فى اءءى وثائق المءكمة الشرعىة ما يفىء أن البطرىسرك القبطى يؤانس الرابسع ( ١٧١ - ١٥٨٦ م ) كان ملزما بجزىة النصارى الأقباط كءلك كان أمىن الجوالى الذى أصبى فى الءقىقة هو الملتزم بءفع مبلع ثابت سنويا الى « مال الجوالى » والى « مال كشوفىة كبرى » و « كشوفىة صغىر » وكان سببقى الفائض من الجبابة لصالءه اذا ما بلغت الءء الأعلى من المقرر لها ، وكان المتبع أن سسند أمىن الجوالسى مهمة الجبابة فى المنساق الرىفىة الى ءكامها على أن يلتزموا بتسلىمه مبلعا ثابتا كل سنة ، وفى نفس الوقت يحتفظون لأنفسهم بما يعوء عليهم بالنع والفائءة وءىء أن أمىن الجوالى يءىر جبابة الجزىة مباشرة فى المءن الا أنه فى الاسكائرىة وءمياط والسوىس كانت من اءتصاص قائمقام القبطان فى تلك الموائىء .

وسبفاء من سبجالت المءكمة الشرعىة - الموءعة فى ءار الوثائق القومىة بالقلعة أنه كانت هناك اءارة مالىة تابعة للءزانة السسلطانىة ءاصة بالأموال التى ءءفع بواسطة أمىن الجوالى ، وهذه الاءارة تحتفظ بسبجالت

الجزية المفروضة على الذميين - وكان يطلق عليها « دفاتر بيان أوراق الجزية » ويتم تسجيل الإيرادات والمصروفات بمعرفة كتبة يعرف الواحد منهم باسم « جوالى افندى » .

ولقد أوضح أحمد شلبى أنه فى الربع الاخير من القرن السابع عشر كان مفروضا على الذميين جميعا دفع جزية موحدة مقدارها ١٢٠ بارة كان يتولى جبايتها جبابة يعرفون باسم « الحششار » وكان هؤلاء يتركسون للممول بعد سداد الضريبة - تذكرة من الورق الملون حاملة خاتم رئيسهم وحاوية اسم الذمى وبلدته ومديريته وسكنه وسنه وتاريخ اليوم والشهر والسنة التى سدد ضريبتها وكان على الذميين حمل تلك الورقة بصفة دائمة ليقدموها الى رجال الالتزام وقت المطالبة لأنها كانت تقوم مقام ايصال السداد .

ويبدو أن نظام تحصيل وانفساق الجزية وقتئذ قد اختلط أمره على الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر بين سنتى ١٦٧٢ ، ١٦٧٣م - فقد ذكر أن الذميين لم يكونوا ملزمين بدفع ضريبة الجزية للخزينة السلطانية مباشرة وأن البعض منهم يدفعها للمساجد والبعض يدفعها للشيخ البكرى - لكونه سليل أبى بكر الصديق - بينما يدفعها فريق ثالث لبعض العظماء الذين يطلق عليهم لقب « السادات » . كما ذهب فانسليب الى أن ضريبة الجزية كانت مختلفة القيمة فى الكفور والنواحي تبعا لنسبة الذميين القاطنين بها ، وأن الملتزم كان يحددها ، فكان

فى العادة يطالب الفقراء بأقل مما يطالب به الأغنياء .  
وعلى حد قوله - كانت ضريبة فيها شيء من العدالة .

وفى عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤م وضع الصدر الأعظم محمد زاد باشا نظاما جديدا لجباية الجزية فى الدولة العثمانية ، ويقضى ذلك النظام بأن ترفع يد الملتزمين من المقاطعات المختصة بتحصيل ضريبة الجزية ومنحها لأولئك المعينين من قبل الإدارة المركزية لديوان الجزية فى مدينة أدرنه ، وعلى هذا النحو تصبح الجبايات فى الدولة تجبى عن طريق متخصصين يعرف الواحد منهم باسم « حلقم الجوالى » أو « جزية دار » / مأمور تحصيل . وهؤلاء يرسلون الى الولايات بالدولة عن طريق « ديوان الجزية » كأمناء مكلفين بأن يسلموا اليه ماتحصل من الجزية كاملة بعد عودتهم نظير مرتب ثابت .

ولقد قسم أهل الذمة - طبقا لهذا النظام - الى ثلاث فئات عند دفعهم ضريبة الجزية تبعا لقدرتهم على الدفع ، فأولئك انديسن يعتبرون أغنياء كانوا فى الفئة العليا ( عالى ) وعلى كل فرد من تلك الفئة دفع أربع قطع ذهبية كل سنة ، وأولئك الذين يعتبرون متوسطى الحال كانوا فى الفئة الوسطى ( أوسط ) بدفع الواحد منهم قطعتين ذهبيا سنويا ، والباقي كانوا فى الفئة الدنيا ( أدنى ) وعلى الفرد منها دفع قطعة ذهبية واحدة كل سنة .

ويقضى هذا النظام بإجراء مسح شامل لجميع الذميين فى كل إقليم ، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنويا



وعلى الرغم من تحديد أعداد كل فئة إلا أن ذلك كان عرضة لأن يتغير في السنة التالية - كما يقضى هذا النظام أيضا بأن يقوم ديوان الجزية بإصدار أوراق الجزية « تذاكر أو بطاقات » كل سنة هجرية بحيث يطابق أعداد كل فئة من الفئات الثلاث ، وترسل الأوراق في صورة إلى جميع قضاة الأقاليم في ولايات الدولة التي تخضع لشرعية الجزية ، وتقضى التعليمات بالألا تفض هذه الصور إلا في أول أيام السنة الجديدة في شهر المحرم في المحاكم الشرعية بتلك الأقاليم . ومن الأمور التي تتميز بها أوراق الجزية أنه مؤشر عليها بالأحرف الأولى ومسجلة ومدموغة في الإدارة المالية بالقسم الثامن بخزانة الحكومة المعروفة باسم « جزية محاسبة سي » أو محاسبو الجزية ، ويوجد على كل ورقة السنة واسم الدفتر دار واسم الجزية دار وختمه وختم اثنين من الشهود اللذين يصحبانه كمساعدين له واسم المقاطعة وبيان الفئة وكانت ألوان الأوراق كالآتي : حمراء للفئة العليا ، وبيضاء للفئة الوسطى وصفراء للفئة الدنيا . وكان على الجزية دار طبقا لذلك النظام أن يقوم بتسليم تلك الأوراق إلى الممولين بعد أن يسجل أسماءهم وبياناتهم إذ أن تلك الأوراق تشتمل بالنسبة لهم نوعا من الحماية . فلم يكن لهم أى حق في حماية السلطان إذا أهملوا الاحتفاظ بها .

وقد روعى في ذلك النظام ألا يترك ذمى بدون أعداد ورقة سداد له في أى مكان وتقضى التعليمات بمنع الأشخاص

القادرين على دفع الجزية من مغادرة بيوتهم خشية فرارهم وذلك قبل بدء عملية التخصصيل كما يوقف أى ندمى فى الطريق ويطلب منه إبراز الورقة الدالة على سداد ضريبة الجزية .

وكان أول تطبيق لذلك النظام فى الأناضول وروم ايلي فى عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م - ١٦٩٦م ، وفى السنة التالية أجرى تطبيقه فى سوريا ومعظم اجزاء من العسراق ولقد كان لوفاة المصدر الأعظم محمد زاد باشا وكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التى تعرضت لها الدولة العثمانية وقتذاك أن تأجل تطبيق ذلك النظام فى مصر الى عهد السلطان محمد الاول ( ١٧٣٠ - ١٧٥٤ ) . فقد أصدر الباب العالي فى ربيع اول سنة ١١٤٧هـ / اغسطس ١٧٣٤م ثلاثة فرمانات الى السلطة الحاكمة فى مصر بخصوص تنظيم ضريبة الجوالى . يقضى الفرمان الأول بأن يؤخذ التزام الجوالسى من الملتزمين المالكين ويعطى فى امانة الباشا العثمانى وأن تتولى الجوالى أو الجزية دار ماسياتى سنويا من قبل ديوان الجزية فى ادرنه لترتيب وتسوية المتحصلات الفعلية للجزية . ويقضى الفرمان الثانى بتقسيم النصارى واليهود الى ثلاث فئات يدفع الشخص من الفئة العليا ( عالى ) ٤٠٠ بارة ومن الفئة الوسطى ( اوسط ) ٢٠٠ بارة ومن الفئة الدنيا ( أدنى ) ١٠٠ بارة . اما الفرمان الثالث فيقضى بأن يتولى الجزية دار بعد أن يتم تسوية حسابات الجزية بعد الجباية تنظيم حساباته مع ديوان الروزنامة .

ويستفاد مما أورده أحمد شلبي أن النظام الجديد لتنظيم ضريبة الجزية في مصر بدأ في تنفيذه في غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٧٣٤ م ، فقد ذكر « وفي يوم الخميس خامس جماد آخر ورد رجل يقال له علي أغا وكان دفتر دار القسطنطينية وصاحبه سبعة خطوط شريفة قربت بالديوان بحضرة العلماء وأرباب السجاجيد وشيخ الإسلام وقاضي مصر عبد الله أفندي ونقيب الأشراف والصناع والأتعاب والعساكر وأخياراتهم ثلاثة خطوط بسبب الجوالي ، جوالي اليهود والنصارى بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وإن علي أغا هذا يكون قائما بخدمتنا وقبضة من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ ( ٢٩ أكتوبر ١٧٣٤ ) وإن يقبض من الأعلى أربعماية والأوسط مائتين والأدنى مائة ديواني ( بارة ) فأجابوا بالسلم والطاعة وأخذوا الدفاتر من حسين كتحدا الدمياطي واسلموها إلى علي أفندي . . . ثم إن القباض قبضوا من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ وكل من قبضوا منه يعطونه ورقة مختومة بأربعة ختم ، ختم التاريخ وختم باسم إبراهيم أغا دفتر دار اسلامبول وختم بالأعلى والأوسط والأدنى ، وختم في ظهر الورقة وصاروا يكتبون شكل الذمي وملبوسه في الورقة .

ويبدو واضحا مما رواه أحمد شلبي أن تطبيق النظام الجديد لسداد ضريبة الجزية قد الحق الضرر بفئات أهل الذمة . فقد روى « أن النصارى أجمعوا أمرهم بأن يطلعوا إلى الديوان يراجعون في هذا الأمر وكانوا نحو ألف

نصراني قهم في الرميلة واذا بالمسلكر قامت عليهم  
فصربوهم ومات منهم اثنان ورجعوا معاكيس .

كما روي أيضا ان الازميين قد اخذ منهم الحشار نحو  
نصف الجوالي واعطاهم الوصالات ( الايصالات ) على  
الحساب القديم ، مائة وعشرون نصف فضة كل ذمي بالغ  
وغير بالغ من ستين الى ثلاثين فأبت خدمة الجوالي أن  
يقعدوا ( يردوا ) بشيء مما اخذوه منهم فرجع النصاري  
على حسين كتحدا الدمياطي فصار يأخذ منهم الوصول  
( الايصالات ) ويدفع لهم أربعة ارباع ريال تعجز في الوزن  
عجزا فاحشا ، فصار النصراني الفقير يأخذ وغير الفقير  
يتعفف عن الخمسين نصفا التي يأخذ ويحط ثانی  
الجوالي ، .

وقد اظهر النصاري غير الفقراء تحايلا للتهرب من  
سداد ضريبة الجزية المقررة عليهم فقد ذكر أحمد شلبي  
« و صار النصراني الغير الفقير يلبس حوايجارثة ويعطى  
أدنى الجوالي ويعطونه الورقة ثم انهم يقابلونه ثانی مرة  
فيروا لبسه يقبل الأوسط والأعلى فيمسكوه فيخرج لهم  
الورقة فيروا أدنى الجوالي فيعرضوه على المستلزم فيأخذ  
منه الأعلى وأما الأوسط » .

ومما لاشك فيه أن النظام الجديد لجباية الجزية الذي  
بدأ تطبيقه في مصر منذ عام ١٧٣٤ لم يكن نتيجة جهود  
الباب العالي من أجل ضبط وأحكام نظام الجباية فحسب

بل من أجل أن يحصل لنفسه على عائد من الجزية كان يذهب إلى الملتزمين ، فقد تكسر أحمد شلبي أن الجبسة « قبضوا تلك العام ( ١٧٣٤م ) ثمانمائة كيس ديوانى وشيء وقد كانوا يأخذها الملتزمون بالجوالى من الوزير بشعانيين كيسا ويأخذون من النصارى واليهود مائة وعشرين » .

ومنذ أصدر الباب العالى الفرمانات الثلاثة فى عام ١٧٣٤م صارت الجوالى خارجة عن التزام مصر ، وقد بدأ منذ ذلك العام اعداد حصر شامل لجميع الذميين المكلفين بدفع الجزية ، وينكر الجبرتى أن أمراء الممالك « تشاوروا فيمن ينزل بصحبة الأغا ( على افندى ) والكاتب من الأمراء الصناجق لتحرير بلاد قبلى فقال حسنين بيك الخشاب : أنا مسافر بمنصب جرجا وينزل بصحبتى الأغا المعين وانظروا من يذهب إلى بحرى » فقال محمد بيك قطامش : كل إقليم يتقيد بتحريره الكاششف المتولى عليه ومعه الأغا والكاتب ، فاتفق الرأى على ذلك .

وقد أعد تقرير فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م يتضمن وجود ١٢٠,٠٠٠ ذمى فى مصر يمكن أن يدفعوا ضريبة الجزية ، منهم ١٢٠,٠٠٠ فى الفئة العليا ، ٢٤,٠٠٠ فى الفئة الوسطى ، ٨٤,٠٠٠ فى الفئة الدنيا . وعلى أساس هذا التقرير قرر الباب العالى فى نفس هذا العام أن من بين كل مائة ممول يدفع عشرة أشخاص من الفئة العليا لكل واحد ٤٠٠ بارة وعشرون من الفئة الوسطى يدفع

الواحد ٢٠٠ بارة ، وسبعون من الفئة الدنيا يدفع الواحد ١٠٠ بارة ، وعلى هذا النحو فقد قدرت الضريبة التي سوف يدفعها ١٢٠٠٠٠ ر ١٢٠٠٠٠ ذمى بنحو ١٨٠٠٠٠ ر ١٨٠٠٠٠ (ثمانية عشر مليون بارة ) على ان يستقطع من تلك الحصيلة الاجمالية مبلغ ٦٧٩٠٠٠ ر ٦٧٩٠٠٠ بارة لحساب كاشفيه صسغير ومرقيات تدفع للباشا العثماني وآخرين في مصر حسبما تقرر في النظام الجديد . والى جانب ذلك يدفع الجزية دار مالا ميريا للخزانة السلطانية قدر بمبلغ ١٦٠٠٠ ر ٩١٦٠٠ بارة كما يدفع مبلغ ٤٠٠٠ ر ٤٠٠٠ بارة بمثابة كاشفيه كبير وماتبقي بعد ذلك وقدره ٢٩٠ ر ١٥٠٠٧ بارة ترسل الى الباب العالي .

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك رسوم اضافية تقدر بثلاثين بارة عن كل ذمى في الفئة العليا ، وعشر بارات عن كل ذمى في الفئة الوسطى ، وسبع بارات عن كل ذمى في الفئة الدنيا ، وكانت تجمع لتسديد مبلغ ٩٨٤٠٠٠ ر ٩٨٤٠٠٠ بارة قيمة نفقات السفر والاقامة لأولئك الذين يتولون عملية الجباية .

ويبدو ان النظام الجديد لجباية ضريبة الجزية قد اختلط امره على الرحالة الانجليزى ريتشارد بوكوك الذى زار مصر عام ١٧٣٧ - فلم يدرك حقيقته ، لذلك نجده يذكر ان رجال الانكشارية كان يعهد اليهم جباية ضريبة الجزية من الأقباط وقد ذهب الى ان التضخيم قد زاد عليهم فى امر تلك الضريبة عندما تمكن أحد العثمانيين من ذوى

النفوذ في استانبول من الحصول على امتياز جباية هذه الضريبة بعد أن دفع رشاوى عظيمة للسultan العثماني ، وعندما حضر الى مصر أخذ يضايق الأقباط ويضغط عليهم في تحصيلها منهم بطرق كثيرة جائرة ، وصار يحصل من هؤلاء الأقباط على اضعاف ما كان يحصله منهم الانكشارية .

وعلى أية حال فإنه على الرغم من تطبيق النظام الجديد لجباية الجزية في مصر فإن أولئك الذين استنفادوا في الماضي من حق الجباية ظلوا في حقيقة الأمر قادرين على الاحتفاظ بمعظم الفوائد التي كانت تعود عليهم . بينما أصبحت الخزانة السلطانية في ظل النظام الجديد تحصل من المال على الأقل مما كانت تحصل عليه في ظل النظام القديم . فلقد بدا واضحا أن نظام الجباية الجديد قد تعمد أن يحرم الحكام المحليين والملتزمين من حقهم في جمع الجزية بينما جعل من نظام المسح الشامل للذميين أساسا للجباية إلا أنه عندما أجرى الحصر وبدأ في الجباية تبين للجزية دار أنه في الحقيقة مضطر الى أن يعتمد على أولئك الذين هي يدهم السلطة الفعلية في القرى والنواحي . . أي الملتزمين . فعند اعداد بيان الحصر كان الملتزمون يخفون وجود أعداد كبيرة من الذميين في النواحي التابعة لهم لكي يستمروا هم في جمع ضريبة الجزية من هؤلاء لمصلحتهم . وكان يحدث عند الجباية من تلك الاعداد المدونة في بيان الحصر أن يقوم الجزية دار بتسليم مايمثل تلك الاعداد من أوراق الجزية الى الملتزمين لجبايتها وكثيرا

ماكان الملتزمون يجمعون الجزية لمصلحتهم ويردون الأوراق مدعين أن بعض الذميين الذين اشتمل عليهم بيان الحصر اما هربوا أو ماتوا وفي بعض الاحيان يقومون بجمع الضريبة المستحقة من رجال الفئة العليا ويعطونهم أوراق الفئة الوسطى ويردون أوراق الفئة العليا على أنها لم تحصل محتفظين بالفرق لأنفسهم .

ويستفاد مما أورده الجبرتي أن عملية الجباية في مصر العليا ظلت في التزام حاكم جرجا على الرغم من تنفيذ النظام الجديد فكان عليه ان يسلم سنويا مبلغا يقدر بحوالى ٢٠٠٠ر ٧٥٠ر بارة للخزانة السلطانية وفي نفس الوقت يستطيع أن يحتفظ لنفسه برصيد من متحصلات الجزية لمصلحته الشخصية .

ولقد أوضح المسيو ستيف الأساليب التي كانت متبعة لتحصيل ضريبة الجزية من مصر العليا في أواخر القرن الثامن عشر فقد ذكر بأنه من عادة الاغا ان يعطى التزام تحصيل الجزية المقررة على أقباط ويهود مصر العليا الى البك حاكم جرجا دون أن يسلمه الحصص المحددة من الأوراق التي كان يحملها ، لكن اقباط ويهود المنطقة كانوا يحصلون من ذلك البنك على أوراق خاصة لها نفس الثمن ونفس الفعالية اللتين كانتا تلك التي يوزعها الاغا ، وكان الأخير حين يحسب قيمة تلك الأوراق التي احتفظ بها لنفسه عند تقديمه الحساب الى الروزنامجى يتمكن من زيادة دخله بشكل هائل عن طريق عميلة التديليس هذه .



وعلى هذا النحو فإنه يمكن القول بأن الباب العالى لم يكن فى مقدوره - بالرغم من تطبيق النظام الجديد - ان يجمع من ضريبة الجزية أكثر مما يسمح به الملزمون الذين كانوا يتحكمون فى قيمة الفائض الذى كان يرسل اليه فلقد أثبتت الاحصاءات على مدى حوالى ربع قرن من عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م الى عام ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م - ان عدد الذميين الموليين وأموال الجباية التى جمعت والفائض المخصص للباب العالى كانت جميعا أقل بكثير مما قدر لها فى المراسيم السلطانية كما أثبتت تلك الاحصاءات مدى عجز الباب العالى فى الحصول على نصيبه من التزام جوالى مصر \* وسوف نوضح ذلك على النحو التالى :

١ - فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م قدر الباب العالى ان هناك ٣٠٠٠ ر. ذمى أرسلت لهم ٢٤٠٠ ر. ورقة جزية لجبايتها ولم يستطع على أفندى الجزية دار ان يكشف الا عن ١٢٠٠ ر. ذمى من المملوكين وبمساعدة على أفندى الادارية وبأمانته وزعت ١٠٧٨٠٠ ر. ورقة جزية وتم جمع مبلغ عشرة ملايين بارة \*

٢ - فى الفترة من عام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م الى عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م امكن توزيع ٣٥٠٠ ر. ورقة جمعت متحصلات قيمتها أربعة ملايين بارة فى كل سنة وقد جمعت تلك المتحصلات على وجه التحديد من أشخاص الفئة الوسطى \*

٣ - في مطلع عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م أرسل الباب العالي العالي خليل أفندي - رئيس الكتاب بالباب العالي - ملتزمًا جديدًا للحوالي في مصر . وقد قام بأعداد احصاء شامل أسفر عن وجود ٧٠,٠٠٠ نسمة من الممولين وأزاء هذا الاحصاء الذي قورن بمتحصلات الجزية خلال السنوات الأربع الماضية ، أصدر الباب العالي أوامره بأن ضرائب الجزية لعام ١٥٥٤هـ / ١٧٤٢م وما بعد ذلك تدبر على أساس ان يتحمل معظم الضرائب اشخاص الفئة الوسطى وأئسها بالامكان جمع مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ر ١٣ بارة ومن هذا المبلغ يدفع ٢٠٠,٠٠٠ر ١٦ بارة الى الخزينة السلطانية ويدفع مبلغ ٦٧٩ر ١٠ الى الباشا والآخرين والباقي وقدره ٢٩٠ر ٢٥٤ بارة ترسل الى الباب العالي .

٤ - في عام ١١٥٤هـ / ١٧٤١ - ١٧٤٢م أرسل الباب العالي - طبقا لما قدره في العام الماضي - ٧٠,٠٠٠ ورقة - ومما هو جدير بالذكر أن الملتزمين لم يصرفوا منها سوى نصفها فقط ، وقد تمت جباية مبلغ ٢٢٥,٠٠٠ر ٦ بارة في كل سنة . وقد أرسل الى الباب العالي مبلغ ٢٩٠ر ٢٢٩ بارة بعد أن دفع الجزية دار مستحقات الخزانة السلطانية والوالي والآخرين .

٥ - في عام ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م هبط عدد التميميين الممولين الى ٣٥,٠٠٠ نسمة مما جعل الباب العالي يصدر أوامره بزيادة مقدار الضريبة المفروضة على كل فئة من الفئات الثلاث ، وأصبحت الفئة العليا يدفع الواحد منها

٤٢٠ بارة والوسطى ٢١٠ بارة والدنيا ١٠٥ بارة وعلى هذا النحو يكون مجموع الجزية المستحقة ٥٥٥٠٠ ر٤٥٥٠٠ بارة وقد زاد تبعا لذلك الميرى الى ١٩٣٦٠ ر١٩٣٦٠ بارة وكشوفية كبير الى ٤٥٠٠ ر٤٥٠٠ وكشوفية صغير والمرتبات الى ٦٨١٠ ر٦٨١٠ بارة وما تبقى بعد ذلك وقدره ٤٠٠ ر٣٨٧ بارة بارة كان المفروض أن يرسل الى الباب العالى سنويا .

٦ - وفى عام ١١٦٣هـ / ١٧٤٩ - ١٧٥٠م حاول الباب العالى زيادة أعداد الذميين المولدين الى ٤٠٠ ر٤٠٠ ذمى مما يمكن جمع مبلغ يصل الى ٨٠٨٥٠ ر٨٠٨٥٠ بارة كل سنة وفى نفس الوقت تظل مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخريين كما هى دون تغيير ، وعلى هذا تضاف الزيادة فى حصيلة الضرائب وقدرها ٦٣٠٠ ر٦٣٠٠ بارة بأكملها الى المبلغ المرسل الى الباب العالى ونتيجة لذلك يصبح ما يخص الباب العالى مبلغ ٤٠٠ ر١٧٠٥ بارة .

٧ - استمرت ضرائب الجزية خلال السنوات - من ١١٧٢هـ / ١٧٥٦م الى ١١٧٣هـ / ١٧٥٩ - ١٧٦٠ تجمع بالكامل الا أن البكوات المماليك أرادوا أن يخولوا لأنفسهم الحق فى متحصلات الجزية ، ولكن تهديدا عثمانيا أتاهاهم بغزو البلاد أرغمهم على قبول زيادة ضرائب الجزية ، وقد صدر فرمان بتلك الزيادة فى عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م يقضى بأن يدفع الذمى فى الفئة العليا ٤٤٠ بارة ، ٢٢٠ بارة للوسطى ، ١١٠ بارة للفئة الدنيا . وهذا يجعل دخل الجزية

السنوات يصل الى ٨٠٠٠ ر٤٧٠٠٠ بارة كما تقرر أيضا زيادة الميزاني الذي يدفع الى الخزانة السلطانية الى ٢٠٠٣ ر٦٦٤ بارة أما تكشوفية كبير وقدره ٤٥٠٠ ر٠٠٠ بارة وكشوفية صغير ومرتببات وقدره ٦٨٩ ر٧١٠ بارة فطلت مستحققاتهما كما هي دون تعديل وعلى هذا فان الفائض المخصص للباب العالي قد زيد تبعا لذلك الى مبلغ ٥٣٢٦ ر٦٢٠ بارة منذ تلك السنة .

وفي حقيقة الأمر كان معدل المطلوب من متحصلات الجزية للخزانة مبلغ ١١٠٥٠ ر٠٠٠ بارة سنويا بينما المبالغ الفعلية التي سددت خلال تلك المدة كان بمعدل ٦٢٢٥ ر٠٠٠ بارة فقط أي بنسبة ٥٢٪ فقط من مجموع المبلغ المطلوب وهذا يعني أن الملتزمين صرفوا ما مقداره نصف أوراق الجزية التي أرسلت في الوقت الذي كان يأمل فيه الباب العالي . كما أشارت بذلك الفرمانات الصادرة خلال تلك المدة . أن يحصل على ثلاثة ملايين بارة سنويا على الأقل .

ومهما يكن من أمر - فعلى حد قول شو - كانت معظم متحصلات الجزية تجد طريقها باستمرار الى الأمراء المعاليك ، وكان على الذميين الممولين تبعا لتلك السياسة المالية أن يتحملوا تلك الزيادات التي كانت تقرر في سنة بعد أخرى وهذا كان - بطبيعة الحال - يمثل عبئا باهظا كما كان أحد العوامل الرئيسية في زيادة ضيقهم وبؤسهم .

ونتيجة لذلك فقد بذلت مجهودات من جانب الباب

العالى عام ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م لاصلاح نظام الجزية فى مصر على أساس إعادة النظر فى نظام عام ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م وقد روى أن تسترد جزية المقاطعات من الأمراء المماليك مرة أخرى وأن تسند الى أمانة الباشا العثمانى الذى كان يدير امرها من قبل ، وذلك من خلال مدير ادارة دار الضرب فى مصر ، وبهذا تحولت عملية ضبط وإدارة الجزية مرة أخرى الى الباب العالى ومندوبيه . وفى ذلك العام حضر الى مصر أحمد اغا يحمل فرمانا من الباب العالى للإشراف على تطبيق النظام الجديد وتوزيع أوراق الجزية على الممولين .

ولقد حدث فى عام ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م أن أجرى مسح شامل للذميين فى مصر أسفر عن وجود ٩٠٠٠٠ ذمى ملزمين بدفع ضريبة الجزية ، ولكن ظهور على بك الكبير فى السنة التالية - والذى جعل من نفسه حاكما مستقلا بمصر - أرجأ العمل بالنظام الجديد مدة خمس سنين .

وعندما استعيدت السلطة العثمانية على مصر عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٥م أرسل درويش عبد الرحيم أفندى - رئيس الكتاب بالباب العالى - كجزية دار ولكى يتم اصلاح نظام الجزية الذى كان قد بدأ قبل حركة على بك الكبير وأصبحت جزية المقاطعات تبعا لذلك النظام فى القزام الباشا العثمانى كما أسندت ادارتها الى مدير ادارة الضرب ، كأمين للجوالى .

ويبدو أن أعداد الجبابة - الذين كانوا يرسلون الى

النواحي لتحصيل ضريبة الجزية - كانت كبيرة للغاية مما كان يكبد الممولين أموالا باهظة نظير نفقات سفر هؤلاء الجباه وأقامتهم ، ولهذا فقد أصدر الباشا العثماني خليل باشا فرمانا بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١١٨٨ هـ / ١٧ يناير ١٧٧٥م يقضى بالآ يزيد عدد الجباه المكلفين بجمع الجزية في أي مقاطعة على خمسة أشخاص هم الجزية دار والمكاتب - وهذان يمثلان أمانة الباشا العثماني ، وفرد واحد من فرقة الجاوشان أو المتفرقة وفرد واحد يمثل أمراء الممالك، وجندى واحد يرسل عن طريق شيخ البلد ، كذلك يقضى الفرمان بالآ يجمع هؤلاء من أجل مصاريف إقامتهم - أكثر من ١٣ بارة من كل ذمى في الفئة العليا ، و ١٠ بارات من الفئة الوسطى ، و ٧ بارات من الفئة الدنيا . وقد ألزم الفرمان الجباه بالآ يجمعوا أكثر من ذلك .

ولقد ذكر شو أن هناك زيادة تقرر على الفئات الثلاث في عام ١٧٧٥ بحيث صارت الضريبة المفروضة على أشخاص الفئة العليا ٤٥٣ بارة والفئة الوسطى ٢٢٠ بارة والفئة الدنيا ١١٧ بارة . وقد يعنى هذا أن الرسوم الإضافية التي تقرر للجباة طبقا للفرمان - فرمان خليل باشا السابق ذكره - لم تكن تجمع مباشرة من الذميين وإنما كانت تضاف إلى الخزينة نفسها وقد ذكر شو أيضا أن المبلغ الاجمالي لحصيلة الضرائب ارتفع طبقا لتلك الزيادة التي تقرر - حيث أشار إلى أن هناك ٩٠.٠٠٠ ذمى معمول - ارتفع إلى ٢٠٠.٤٥٠ ذمى بارة إلا أن واقع الأمر

يختلف تماما عما ذكره شو ، فلقد أثبتت الوثائق الرسمية أن معدل توزيع أوراق الجزية عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م بلغ ٢٠٠٠ ر. ورقة جزية فقط حققت دخلا قدره ٧٨٣ ر ٧٠٤ ر ٤ بارة كان الفائض منها بعد تسديد المستحقات حوالى مليون بارة أرسلت الى الباب العالى .

كما أثبتت الوثائق الرسمية أنه فى خلال السنين الأربع من ١١٩٧هـ / ١٧٨٣م الى ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م قسام ابراهيم بك ومراد بك - اللذان جعلوا من نفسيهما حاكمين مستقلين على مصر - بتحويل معدل سنويا قدره ٢٠٠٠ ر ٥٠٠ ر ١ بارة فقط الى الخزانة السلطانية أما الباقي فقد احتفظ به الأمراء المماليك لمصلحتهم وأثبتت الوثائق الرسمية أيضا بأن ابراهيم بك ومراد بك حينما استعادا سلطاتهما فى مصر عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م - بعد رحيل القبطان حسن باشا الجزائرى - لم يحولا شيئا الى الباب العالى وأن جميع مقحصلات الجزية التى بلغت فى ذلك العام مليون بارة خصصت للخزانة السلطانية علما بأن الجباة زادوا أعباء الجباية لمواجهة متطلبات الإقامة والسفر الى ١١٣ بارة عن كل ذمى فى الفئة العليا ، ٦٣ بارة عن كل ذمى فى الفئة الوسطى و ٣٣ بارة للفئة الدنيا وقد تم تحصيل مبلغ ٢١٣ ر ٠٠٠ بارة من ١٠ ر ٠٠٠ ممول الذين تم جمع الضرائب منهم فى ذلك العام .

ولقد أوضح فرمان صادر من الباب العام فى عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م يتضمن المطلوب من الباشا العثمانى

تحصيله من ضرائب الجزية وبعد دفع المستحقا  
 يرسل الفائض الى الباب العالي . وقد جاء في هذا  
 « المطلوب طرف حضرت وزير روض ضمير الحد  
 باشا محافظ محروسة مصر دامه الله ملتزم مقاط  
 رأى ديوان عاليشان ير موجب معتاد قديم وكشور  
 ودرارى عظام وعويدات ومرتببات سايرة بموجب  
 دفتر حكم محاسبية ديوان مصر واجب سند  
 والتعليمات برأى ديوان مصر وكشوفية صغير  
 وزير وعويدات ومرتببات ووظائف سايرة واجب  
 ١٢٠٩ هـ أى « المطلوب من الوزير الحاج صالح باه  
 محروسة مصر ملتزم مقاطعة ضريبة الجوالى ط  
 مدون فى دفاتر المحاسبية بالديوان العالي الخاضع  
 مصر لسنة ١٢٠٩ هـ عن معتاد المتحصلات ونفقات  
 صغير والعوائد والمرتببات والوظائف الجارية للجب  
 لما هو مدون لسنة ١٢٠٩ هـ فى دفاتر المحاسبية بدير  
 حسب التعليمات بخصوص نفقات كشوفية صغير  
 ( الباشا العثمانى ) والعوائد والمرتببات والوظائف  
 للجباية . » ولقد جاء فى هذا الفرمان أيضا المبلغ  
 للخزانة السلطانية من مال الجوالى وقدره ٠٨٠  
 بارة والعوائد مبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠ بارة والمكشور  
 ومرتببات وعوائد سايرة مبلغ قدره ٢٢٠٣٤  
 وما تبقى وقدره ١٥٨٨٨٥ ر ٩٤٨ ر ١٥ بارة فيرسل الى  
 العالي .



كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالي آخر عام ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم فرمان السابق الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتببات وعوايد سسائرة - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت ١١٩ر٢٥١ر١ بارة أما بقية المستحقات فظلت كما هي دون تعديل \* أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر١٩٣ر١٥ بارة فيرسل الى الباب العالي \*

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالي آخر عام ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم فرمان السابق الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتببات وعوايد سسائرة - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت ١١٩ر٢٥١ر١ بارة بقية المستحقات فظلت كما هي دون تعديل \* أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر١٩٣ر١٥ بارة فيرسل الى الباب العالي \*

ويذهب ستيف الى أنه في خلال آخر سنتين قبل مجيء الحملة الفرنسية الى مصر لم يزد معدل توزيع أوراق الجزية على ٩٠٠٠ر ورقة حققت إيرادا قدره ٦٠٠٠ر٤٠٠ر بارة في السنة وفي نفس الوقت احتفظ الأمراء المساليك برصيدهم من المولين الذميين لمصلحتهم الخاصة \*

ويتضح من خلال البيانات الواردة في ملاحق البحث مدى مساهمة ضرائب الجزية في المال الميرى كمصدر هام في إيرادات الخزانة السلطانية في مصر ففي مائتي سنة

من ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م الى عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م ارتفع الميرى المطلوب للخزانة السلطانية من ٢٠٠٠ر٢٠٠٠ بـسارة الى ٨١ر٥٩٢ بارة حيث بلغت الزيادة ٨١ر٥٩ بارة أى بنسبة ٧١٪ من المبلغ الأصلي ، ويتضح كذلك أن إيرادات الجزية كانت تسدد بالكامل الى الخزانة السلطانية أضف الى ذلك أن جميع المبالغ التى كان الامراء المماليك يحصلون عليها لم تكن تأتى فقط من مشاركتهم فى الخزانة السلطانية بل أيضا من تلك الأموال التى كان من المفروض أن ترسل الى الباب العالي .

ويذكر بعض المؤرخين أن الطريقة التي كانت متبعة آنذاك في جباية الجزية لم تكن أكثر من تقليد قديم حيث كانت سلطات كل ملة ذميمة مسئولة عن الجزية المقررة على أعضائها وملزمة بدفع قيمة الأوراق التي لم يكن في مقدور الجباة تحصيلها على أن تقوم السلطات الذميمة بتحصيلها بعد ذلك بطرقها الخاصة ولعل الغرض الذي من أجله اتبعت تلك الطريقة ما كان يصاحب عملية التحصيل في العادة من أضرار نتيجة لما قد يتعرض له الجباة المخامرون من أضرار تؤثر على الإيرادات بطبيعة الحال .

وقد أفاضت بعض المصادر التاريخية المعاصرة في الحديث عما كان الذميون يعانون من ضيق بسبب أداء تسمية الجوالي ، وما كان يصاحب عملية الجباية من ماليب العنف والقسوة والبطش من جانب الجباة والعسكر ما دفع البعض منهم الى الهرب والاختفاء في الجبال ،

فضلا عما ذاقه فقراء النصارى من مرارة ومهانة كانت تصل الى حد الحبس لغير القادرين على الدفع ، وفي العادة كان يقوم أثرياء الأقباط من الأراخنة أمثال : المعلم نيروز والمعلم رزق الله شكر الله والمعلم ابراهيم جوهرى - الذين قيل عنهم فى المخطوطات القبطية انهم « كانوا يشترون الفقراء سراوى من حبس الجوالى ويخلصونهم » . وقد قام بعض أولئك الأراخنة الأقباط بأحداث وقف يخصص لسداد المقرر على الاقباط المحبوسين غير القادرين على الدفع بسبب الجوالى أطلق عليه « وقف حبس الجوالى » .

ومهما يكن من أمر تلك المعاناة التى كان يعانيها الذميون فقد كانت هناك إعفاءات من أداء الجوالى تمنح بسهولة باللغة لأى واحد من الأقباط أو اليهود التحقق بخدمة المسلمين أو قناصل الدول الأوروبية على أن ذلك لم يكن ليفعل - بأى رجل من الاحوائى - من تلك السياسة التى خلقت من وازع الضمير الدينى أو الانسانى أو أى اعتبار لما قد يترتب عليها من اثاره الحقد والتعصب بين أبناء المجتمع الواحد .

## (٢) المخارم والالتزامات المالية :

تعرض أهل الذمة فى مصر ايان الحكم العثمانى لمخارم وأعباء مالية أخرى غير ضريبة الجوالى الا أن ذلك كان يفرض بعض الأحيان لتغطية نفقات الحملات العسكرية

حينما تكون الدولة العثمانية في حالة حرب مع أعدائها خارج البلاد من ذلك ما حدث في صيف ١٥٦٦ - في عهد السلطان سليمان المشرع - عندما احتاج السلطان الى مبلغ من المال لنفقات سفر الجيش العثماني بقيادة سنان باشا - لفتح بلاد اليمن فأصدر السلطان أوامره أن يجمع ذلك المبلغ من مصر وفرض على جميع التجار والافرنج واليهود ومن جملتهم النصارى ألفى دينار .

وكان هناك بعض رؤساء الطوائف الذمية يتعرضون لمخارم شخصية من جانب بعض الحكام العثمانيين فقد أشار مصدر قبطي معاصر الى أن خليل باشا أرسل في عام ١٠٤١هـ/١٢٤٨ش/١٦٢١م ، رسولا يستدعى عن البابا متاوس الثالث البطريرك ( ١٠٠ ) بسبب عدم قيامه بدفع الرسوم المعتادة بعد أن صار بطريركا ويذكر المصدر أن ذلك كان بسبب وشاية قام بها بعض الحاقدين على البابا وأنهم طلعوا الى خليل باشا وأخبروه أن الذي يصير بطريركا يقوم بدفع رسم كبير المقدار للمترلى على حكم مصر ، فلما علم جماعة الأراخنة بتلك المؤامرة الخبيثة طلعوا الى القلعة وقابلوا خليل باشا الذي تكلم معهم في شأن الرسوم وألزمهم بالقيام بدفع غرامة قدرها أربعة آلاف قرش ، فنزل الأراخنة من عند البابا ممثلين غما . ويذكر المصدر أيضا أن أحد اليهود دفع المبلغ المذكور من عنده الى البابا ، ألزم جماعة الأراخنة أنفسهم بجمع هذا المبلغ ودفعه لليهودى .

كذلك كان الذميون يتعرضون لأعباء مالية أخرى أحيانا  
إلا أن ذلك كان يحدث وسط إجراءات مالية عامة تشمل  
جميع فئات الشعب المختلفة . فقد حدث في ختام عام  
١٠٤٢هـ / يونيو ١٦٢٥م في عهد السلطان مراد الرابع  
وأثناء ولاية أحمد باشا الكورجى أن تقرر سك العملة من  
النحاس يجمع بدلها العملة الذهبية في البلاد لتغطية نفقات  
الحروب الخارجية للدولة في لبنان وفسارس فكان لهذا  
الإجراء عواقب وخيمة على حالة البلاد الاقتصادية فعمت  
بسببه كوارث اقتصادية شملت الغنسى والفقير والتاجر  
والصانع بلا تفرقة أو تمييز .

ويصف الرحالة فانسليب - واقعة اضطهاد طائفة من  
الأقباط في حى الأذربكية في شهر سبتمبر من سنة ١٦٧٢  
وذلك بقصد إجبارهم على دفع غرامة مالية لسلطات الحكم  
فيذكر أن الأقباط قاسوا اضطهادا عظيما لأن بعض الجند  
العثمانية قاموا بذبح امرأة خليعة وألقوا جثتها بعيدا عند  
بركة الأذربكية فقام والى القاهرة ظلما وعدوانا بغلق كل  
بيوت النصارى المتاخمة لتلك المنطقة وأجبرهم على دفع  
غرامة مالية قدرها ألفا قرش دية لهذا السدم المهدور إذا  
أرادوا أن يفتحوا بيوتهم ويسعوا الى معاشهم .

وكانت المغارم والأعباء المالية تحدث نتيجة الاضطرابات  
التي تعم البلاد بسبب الفتن الداخلية وأثناء الصراع الذي  
كان يدور بين العناصر الحاكمة للاستثارة بالسلطة فلقد حدث

فى السنة التالية للرسمامة اليبايا بطرس السادس - البطريرك ( ١٠٤ ) - أى فى عام ١٧١٩م أن قامت فتنة بسبب الصراع على السلطة بين الصنjq اسماعيل بك ابن ايواز والصنjq محمد بك شركس ، ولقد بلغت الفتنة من شدتها أنها كانت أشبه بالحرب الأهلية وانتهز الرعاع الفتنة فقاموا بأعمال السلب والنهب واشعال الحرائق . ويخلق أحد المؤرخين الأوربيين على تلك الفتنة بقوله انها كانت بداية لسلسلة من القلاقل والمنازعات استمرت الى مجيء الحملة الفرنسية فلم تعد الخصومة قائمة بين حزب الوالى وحزب الممالك فحسب بل امتدت الخصومة بين افراد الحزب الواحد للوصول الى الرياسة وبطبيعة الحال كان لهذه الفتن والقلاقل أوجع العواقب على أحوال البلاد الاقتصادية وكذلك على المسلمين وغير المسلمين وخاصة النصارى منهم .

كما ذكرت المصادر القبطية أن تلك الفتن كانت تستهدف النصارى الأقباط - وخاصة فى الصعيد - حتى اشتد الكرب عليهم أذ ضربت عليهم فى مطلع القرن الثامن عشر غرامة فادحة لم يعف منها أحد ، وبيعت بسبب تلك الغرامة الجواهر الكريمة بأبخس الأثمان وألزم بهذه الغرامة القساوسة والرهبان والصبيان والفقراء وأرغم بطريرك الأقباط بدفعها عن القساوسة وخدام الدين .

وكانت المغارم تفرض أحيانا وسط إجراءات سياسية صادرة من الباب العالى فقد حدث نتيجة ازدياد طائفة الكاثوليك وكثرة أعدادها وتوغلها فى كل أنحاء البلاد

ورغبة الباب العالي في الحد من ذلك النفوذ المتصاعد ان أصدر مرسوما عام ١٧٥٣م حملته بطريك طائفة الملكية اليونانية الى السلطات الحاكمة في مصر وذلك بمنع أبناء طائفة النصاري الشوام من دخول كنائس الكاثوليك الا فرنج فان دخلوا يدفعون للدولة ألف كيس ، وقد سير ابراهيم كتحدا في طلب اربعة من القساوسة من دير الكاثوليك فجاؤا بهم فحبسهم وأخذ منهم مبلغا عظيما من المال ، ومع ذلك لم تكف طائفة الشوام الكاثوليك عن الدخول الى كنائس الفرنجة .

وقد لجأ بعض المحكام من البكوات المماليك الى ابتزاز الأموال وفرض المغارم على كافة طوائف الشعب المصري وذلك حتى يمكنهم الانفاق على القوات المرتزقة وعلى اعمال التسليح . وقد بدأ على بك الكبير تلك السياسة باستيلائه على ضياع خصومه ، وبما فرضه من اقاوات غير حادية على القرويين ، وبأعمال الابتزاز التي وجهها الى أهل الذمة في مصر . فقد فرض على القرى أموالا وقرر على كل بلد مائة ريال وثلاثة ريالات حق طريق فضجت الناس من ذلك وتعطلت أسباب الرزق وهاجر البعض كذلك اشتد على أهل الذمة شدة عظيمة حيث انتزع مبلسخ ١٠٠ ألف ريال من الأقباط ، ومبلغ ٤٠٠٠٠ ريال من اليهود ، و طبقا لما ذكره قولتى بلغت نفقات حملة الحجاز ١١ مليون قرش .

ولم يكتف على بك بذلك بل ظل يضغط على الأغنياء - وخاصة من اليهود - عن طريق المصادرات ، أو فرض

المغارم ، كما فعل مع يوسف ليفى اليهودى - معلم دواوين الاسكندرية - وكذلك اسحق اليهودى - معلم الديوان ببولاقي ، فقد قبض على الأخير وصادره فى ٤٠ ألف زر محبوب وضربه حتى مات . وقد علق الجبرتى على سلوك على بك هذا بقوله : « خرق القواعد وخرم العوائد وأخرب البيوت القديمة وأبطل الطرائق التى كانت مستقيمة » .

وبالرغم من معاملة على بك الشديدة للأقباط وقسوته عليهم فإن الرجل الذى كان يثق بإخلاصه ويعتمد عليه كان قبطيا يدعى المعلم رزق النصرانى رقاء من وظيفة سكرتير الضربخانة الى مدير حساباتها .

وبعد وفاة على بك الكبير استمر الصراع بين البيوتات المملوكية وأمرائها من أجل الوثوب الى السلطة وكان الأمراء المماليك فى صراعهم هذا يطوفون بالبلاد يسلبون وينهبون ويفرضون الاتاوات على الأهلىين مما كان يدفع ببعضهم الى الهرب تجنباً لما كان قد يصيبهم من ضرب وأهانة وقتل . ولقد ذكر الجبرتى فى حوادث ربيع الأول عام ١٢٠٠هـ / يناير ١٧٨٦م أن مراد بك - وكان على رأس السلطة آنذاك - شرع فى السفر الى الوجه البحرى فى جماعة من كشافه ومماليكه ، وطاف ببعض المدن والقرى مطالباً أهلها بالأموال المقررة مضافاً اليها حق الطريق ، فإن تأخرت قرية أو بلدة فى أداء ماقرر عليها كان مصيرها الخراب والنهب والدمار . ولقد عين على الاسكندرية أحد كشافه



يدعى صالح أغا - كتحدا الجاوشية سابقا - الذى قرر  
لنفسه حق طريق مقداره خمسة آلاف ريال ، كما قرر على  
اهلها مائة ألف ريال وأمر بهدم الكنائس فى حالة عدم دفع  
ما قرره ، فلما وصل الأغا الى الاسكندرية هرب تجارها الى  
المراكب الراسية فى الميناء وكذلك أغلبية النصارى فلم  
يجد الا قنصل موسكو الذى قال له : « أنا أدفع لكم المطلوب  
بشرط أن يكون بموجب فرمان من الباشا احاسب به  
سلطانكم » فانكف الأغا عن ذلك .

وكانت لتلك المغارم التى قررها مراد بك على الذميين  
من رعايا الدولة العثمانية أو الرعايا الأجانب ردود فعل  
خطيرة اذ قام القناصل الأجانب بتقديم شكاوى الى سفرائهم  
وممثلهم فى اسستانبول فى ١٢ ، ٢٤ من فبراير ١٧٨٦  
شرحوا فيها أمر تلك المغارم الضخمة وطلبوا منهم المساعدة  
فى مواجهة هذا الموقف الخطير عند ذلك تقسدم هؤلاء  
السفراء بطلب جماعى وجهوه الى السلطان العثمانى عبد  
الحميد الأول ( ١٧٧٣ - ١٧٨٩ ) - يحتجون فيسه على  
الامانات التى لحقت بكنيسة الفرنسيسكان فى الاسكندرية  
مطالبين بوقف تلك المغارم وحسن معاملة رعاياهم فى مصر  
ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دفعت الدولة العثمانية  
الى ارسال حملة القبطان حسن باشا الجزائرى الى مصر  
فى نفس هذا العام .

وقد فرضت الدولة المغارم والأعباء المالية على الطوائف  
الذمية فى أواخر القرن الثامن عشر عندما أحست بالدور

الخطير الذى يلعبه الذميون الذين يحتلون المناصب العليا فى الحكومة المصرية ، من نهب وسلب لأموال الخزائن السلطانية فكانت حملة القبطان حسن باشا الجزائرى ( ١٧٨٦ - ١٧٨٧ م ) والتي سبق أن أشرنا أن من بين أهدافها الرئيسية استعادة الاموال التي نهبت وسلبت من الخزائن المصرية عن طريق البكوات المماليك وعن طريق الذميين أيضا وذلك بفسررض الفرامات المالية البامضة ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، فمن ناحية البكوات المماليك فقد درج حسن باشا من أجل الحصول على أموالهم - وخاصة أموال ابراهيم بك ومراد بك - على أسلوب مصادرة أموالهم وودائعهم ومقتاعهم والتحرى عن الأماكن التي خبئت فيها ، والقيام بمصادرتها حتى ولو كانت ملكا خاصا لنسائهم . فلقد ذكر الجبرتى فى حوادث ٢٠ شوال ١٢٠٠ هـ ١٦ اغسطس ١٧٨٦ م « وفيه اخرجت خبايا وودائع للامراء من بيوتهم الصغار لهم ولاتباعهم وختم أيضا على أماكن وتركنت على عافيتها . ووقع التفتيش والفحص على غيرها . وطلبوا الفقراء فجمعوهم وحبسوهم ليدلوا على الأماكن التي فى العطف والحارات . وطلبت زوجة ابراهيم بك وحبست فى بيت كتخدا الجاويشدية هي وضررتها أم مرزوق بك - حتى صالحوها بجملة من المال والمصاغ خلاف ما أخذ من المستودعات عند الناس . وطلبت زوجة ابراهيم بك بالثاج الجواهر وغيره . وطلبت زوجة مراد بك فاختفت . وطلب من السيد البكرى وودائع مراد بك فسلمها . »

أما من ناحية الذميين ، فقد أرسل حسن باشا يطلب من قاضى القضاة احصاء لما أوقفه المعلم ابراهيم جوهرى يومئذ على الكنائس والديارات من أطيان ورزق وأملاك وغير ذلك . كما قبض العسكر على امرأته فأقرت على خبايا أخرجوا منها أمتعة وأوانى ذهب وقضة وسروجاً وغير ذلك ، كما فتحوا بيته عنوة واستولوا على كل ما فيه وكان شيئاً كثيراً وقدموه الى حسن باشا الذى باعه فى المزاد الذى استمر عدة متتالية . كذلك قرر حسن باشا على بيوت النصصارى الذين خرجوا بصحبة ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد مبلغاً كبيراً من المال قدر بخمسة وسبعين ألف ريال ، كما أمر باحصاء بيوت جميع النصصارى ودورهم وما هو فى ملكهم وأن يكتب جميع ذلك فى قوائم وقرر عليها أجره مثلها فى العام ، وأن يكشف فى السجل على ما هو جار فى أملاكهم ، ثم قرر عليهم أيضاً خمسمائة كيس فوزعوها على أفرادهم وقيل أنهم حسبوا الجوارى المأخوذة منهم من أصل هذا المبلغ على كل رأس أربعون ريالاً ، كما قرر أيضاً على كل شخص - سواء كان فى الفئة العليا أو الدنيا ديناراً جزية ، وذلك خساراً عن الجزية الديوانية المقررة .

وتتوالى موجات الابتزاز ، وتعدد صور المغارم والمصادرات فقد ذكر الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٠٠هـ / سبتمبر ١٧٨٦م « وفيه : قبض القبطان على راهب

من رهبان النصارى واستخلص منه صستدوقا من ودائع  
النصارى » . كذلك ذكر الجبرتي فى حوادث هذا الشهر  
« قبض القبطان على المعلم واصف وحبسه وضربه وطالبه  
بالأموال » . وواصف هذا أحد الكتاب المباشرين المشهورين  
ويعرف الايراد والمصاريف وعنده نسخ من دفتر الروزنامة  
ويحفظ الكليات والجزئيات ولا يخفى عن ذهنه شىء من ذلك  
ويعرف التركى » .

ويتضح من السياسة التى اتبعها حسن باشا ازاء البكوات  
المماليك وأهل الذمة أنه كان يريد الحصول على الاموال  
التي نهبت من الخزانة السلطانية ، وأنه من أجل ذلك اتبع  
كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وكان يهدف أيضا -  
على حد قول شو - الى أحداث توازن فى مالية الخزانة  
المصرية .

وقد ترك القبطان حسن باشا الجزائرى البلاد فى يد  
اسماعيل بك بعد رحيله فى عام ١٧٨٧ - بدون منازع له  
بعد ابعاد منافسيه ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد ، كما  
ترك أيضا عابدى باشا - قائد الجيوش العثمانية فى مصر  
لدعم سيادة الدولة عليها . ولقد أحدث عابدى باشا غرامة  
مالية كبيرة على النصارى ، يروى الجبرتي أسبابها - فى  
حوادث شهر ربيع الأول ١٢٠٢ / ديسمبر ١٧٨٧ م - قائلا :  
حضر عابدى باشا واسماعيل بك الى بيت الشيخ البكرى  
باستدعاء بسبب المولد النبوى فلما استقر بهم الجلوس ،  
التفت الباشا الى جهة حارة النصارى وسأل عنها فقيل له

أنها بيوت المنصاري فأمر بهدمها والمناداة عليهم من ركوب  
الحمير فسعوا في المصالحة وتمت على خمسة وثلاثين  
ألف ريال منها على الشوام سبعة عشر ألفا وباقيها على  
الكتبة .

ولم يكف مراد بك - عندما استعاد سلطته في مصر  
مع إبراهيم بك بعد رحيل حسن باشا - عن فرض المغارم  
على الازميين ، فقد ذكر مارسيل - أحد علماء الحملة  
الفرنسية - أن مراد بك أظهر يوما أنه عازم على تجديد  
الملابس والأمتعة العسكرية وطلب مايقوم بنفقاتها ، ففرض  
على اليهود مبلغا كبيرا من المال اعانة لهذا المشروع ،  
فاجتمع رؤساء اليهود وتناقشوا ماذا يصنعون لينجوا من  
تلك الغرامة المفادحة فاستقر رأيهم على أن يرسلوا الى مراد  
بك كبيرى أحبارهم يسميان فيما ينجيهم من تلك الغرامة ،  
فسارا اليه ولما مثلا بين يديه قالا : « أيها الأمير اننا فقراء ،  
ولو بعنا ممتلكاتنا وأولادنا وأنفسنا لالجمع عشر ماتطلبه  
منا ، فإذا أعفيتنا من هذه الضريبة التى يستحيل علينا  
دفعها نطالعك على كنز عظيم يكفيك مؤنة هذه المطالب ، وهذا  
الكنز لايعلم به أحد سوانا وقد تنقل هذا السر فى طائفتنا  
حتى وصل الينا ونحن نوصله لأولادنا عندما تحضرنا  
الوفاة » .

ولقد فكر مارسيل فى روايته أن الحبريين اليهوديين  
أخبرا مراد بك بأن هذا الكنز مدفون فى جامع عمرو بن  
العاص فى مصر القديمة وأن مراد بك تحايل بذلك من أجل

الوصول الى هذا الكنز دون ما أثاره لأحد حوله وعند لحظة استخراج الكنز كان مراد بك والحبران اليهوديان يشهدون هذا الحدث الهام فإذا هو صندوق من حديد تصفه أحمر من الصدا ، ولما كسر الصندوق وجد فيه بعض أوراق الرق مكتوب عليها آيات قرآنية بخط كوفى - ويقول « مارسيل » ان الحبريين اليهوديين عندما رأيا ذلك قرا من بين الناس ، وهربا قبل أن يظفر بهما مراد بك الذى استشاط غضبا ، ولما عاد الى القاهرة ضاعف الغرامة المالية على اليهود وأصر على أن يدفعوها حالا ، وكما يقول « مارسيل » ان مراد بك استعمل الكرياج لحثهم على ذلك .

وعلى أية حال فعلى الرغم مما أثير من معاناة أهل الذمة من جبراء المفاسم والاعباء المالية والضرائب وما تعرضت له من مختلف ألوان المظالم ، الا ان هناك جماعة من أهل الذمة تمتعت بإعفاءات - تكاد تكون كاملة - مع دفع كل ذلك هي جماعة الرهبان . فلقد ذكرت وثائق سانت كاترين أن الرهبان بالدير قد شملهم الإعفاء من كافة الضرائب ، فقد ورد في إحدى تلك الوثائق « ... ولا يكلف رهبان دينك الديرين فى أى صقع من الأصقاع بدفع عوائد شخصية أو ضريبة ولا تضرب عوائد رسوم جمركية على بضائعهم » . وكثيرا ما كانت تصدر المراسيم السلطانية بإعفاء رهبان الدير من ضرائب الخراج ، فقد ورد فى وثيقة أخرى « ... بأن يجمعوا فى المسامحات بالحقوق والرسوم

والاحتكارات والمقاسسات والمقاطعات على كرومهم  
وتخيلهم ٠٠٠ » ٠

ولم تكن الاعفاءات تشمل رهبان المديار المصرية فحسب  
بل جميع الرهبان في سائر ولايات الامبراطورية العثمانية  
على اختلاف طوائفهم ، فتقرر احدى الوثائق بأن يعفوا من  
الضرائب في « ٠٠٠ البلاد المصرية والشامية والطرابلسية  
والطورية ، وبأنهم لا يعارضون في اوقافهم وبيوتهم وكرومهم  
ومزارعهم في جزيرة اقريطش ( كريت ) وجزيرة قبريس  
( قبرص ) ٠٠ » ولم يكن الاعفاء يشمل الضرائب على  
البساتين فحسب ، وانما شمل أيضا الرسوم الجمركية على  
مايرد الى الدير من اموال الصدقات ، ومن نذور عينية ،  
فلقد ورد في احدى الوثائق « ٠٠٠٠ أن يسامحوا بالمقوق  
والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من النذور  
والصدقات من البر ومن طريق البحر المالح والمذبح بالثغور  
الاسلامية سنكدرية ( اسكندرية ) ورشيد ودمياط والبرلس  
وبولاق وقطيا وغزة وياغسا وبيروت وصيدا وطرابلس  
واللاذقية وسائر الثغور الاسلامية المعمورة بالديار  
المصرية والشامية صنادرا وواردا وبخلاص مالهم من  
الحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون الشرعي ٠٠٠ »

وتشير الوثائق الرسمية والمصادر القبطية الى أن  
الرهبان استمروا يتمتعون بتلك الاعفاءات حتى عام  
١١٤٧ هـ / ١٤٥٠ ش / ١٧٣٤ م ، حينما تقرر أن يصبح

الرهبان من الممولين لضريبة الجوالى شأنهم فى ذلك شأن جميع الفئات الزمنية . ولعل من الأسباب التى دعت الدولة الى اتخاذ هذا الاجراء ما جرى عليه العرف الاسلامى من ابقاء املاك الكنائس والأديرة والمعابد من الضرائب ، وعلى هذا أصبحت هناك طبقة مميزة من أهل الزمة لاتقع تحت طائل الأعباء المالية مما دعا كثيرا من النصارى الى اللجوء لوقف أملاكهم على الكنائس والأديرة كى يتخلصوا من اعباء الضرائب ، ومن تسلط البكوات المماليك عليهم ، وبدأت الدولة تفتن الى ذلك ، وتدرج خطورته بعد أن ثبت لها من خلال سجلات المحاكم الشرعية هذا الكم الهائل الذى يعد بالآلاف من حجج الوقف التى تخص الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة لم تتخذ أى موقف إيجابى تجاه هذا الوضع منذ بداية حكمها لمصر الا فى ذلك العام ، حيث شمل الإحصاء الذى أجراه على أفندى - ملتزم الجوالى - عام ١٧٣٤م كافة الرهبان لكى يدفعوا ضريبة الجوالى ، الا أن احدى المصادر القبطية تشير الى أن المعلم إبراهيم جوهرى نجح عام ١٢٠٨هـ / ١٥١٠ش / ١٧٩٤م فى الحصول على فرمان سلطانى باعفاء الرهبان ورجال الكهنوت من الضرائب المفروضة عليهم ، وأنهم عادوا مرة أخرى يتمتعون بتلك الاعفاءات الكاملة من كافة أنواع الضرائب .



## قيود الدولة على أهل الذمة :

كانت الدولة العثمانية وسلطات الحكم في مصر تصدر بين المحين والآخر أوامرها بأن يلتزم أهل الذمة بتلك القيود التي فرضت عليهم منذ الفتح الاسلامي والتي ورد ذكرها في كتب الحنفية ، حيث جاء « ويميز الذمي في زيه ومركبه وسرجه ، ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ولا أن يترك يركب الا لضرورة وحينئذ ينزل في الجامع ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف ، وتميز أنثساء في الطريق والحماس ، ويجعل على داره علامة لكيلا يستغفر له ، ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق » .

ويتضح مما سبق أنه كان على أهل الذمة - من الناحية النظرية - الالتزام ببعض القيود في الملابس ومظاهر حياتهم اليومية ، ولقد تمثلت قيود الملابس في الزامهم الغبار ، فكان على النصصاري لبس الأسود أو الأزرق ، وشد الزنار حول اوساطهم فوق الثياب بينما تعين على اليهود اللون الأصفر . وتحدد اللون الأحمر لفرقة السامرة ، أما نساء أهل الذمة فقد ألزمن بقيود الألوان في ملابسهن ، ففرض على المرأة المسيحية أن تشد الزنار فوق ثيابها ومن تحت الازرار كما فرض على المرأة الذمية أن تنتعل خفين من لونين متباينين لتمييزها عن المرأة المسلمة .

كان ذلك التمييز بين الناس تبعاً لأديانهم أمراً ضرورياً في ذلك الوقت ، وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه ،

فقد كانت الملابس المتميزة هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة دين كل من يرتديها ، فالحاجة الى التمييز هي وحدها التي دفعت الى اصدار مثل تلك الأوامر والقرارات .

ويستفاد مما أوردته بعض المصادر المعاصرة أن أهل الذمة حرم عليهم دخول الحمامات العامة دون أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس في رقابهم لتمييزهم عن المسلمين ، كما حرم عليهم ركوب الخيل إلا أنه أجاز لهم ركوب البغال والحمير بالأكف عرضاً - أى من ناحية واحدة - كذلك حرم عليهم حمل السلاح والقتال بالسيوف . ولم يكن يسمح للذميين باتخاذ خدم من المسلمين إذ يعتبر ذلك أهانة للإسلام وأهله .

ومن خلال ما أوردته المصادر التاريخية المعاصرة من مراسيم أصدرتها الدولة العثمانية بالزام أهل الذمة بتلك القيود ، يتضح أن تلك المراسيم ما صدرت إلا لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل ، كما يتضح أيضاً أن الصيغة التي دونت بها كانت أقوى من تطبيقها إذ لم تكن توضع موضع التنفيذ على الدوام ، فالمعروف أن حديثها كانت تخف تدريجياً بعد مضي فترة من الزمن ، حيث ينسى فيه أمرها ثم تتجدد بعد ذلك وهكذا . ولقد ذكر أحمد شلبي ، وابن الراهب ، أن الدولة أصدرت مرسوماً في عام ٩٨٨ هـ / ١٢٩٦ ش / ١٥٨٠ م إبان ولاية حسن باشا الخادم - قررت فيه أن يلبس اليهود الطرايطير الحمر ، وأن يلبس النصارى البرانيط السود . كذلك ذكرت إحدى المصادر القبطية أنه

نودي في البلاد في ٢١ طوبة ١٣٦٥ ش / ٢٦ يناير ١٦٤٩ م  
« أن لا يركب النصارى خيولا ، ولا يلبسون شهودا حمراء  
ولا طواقى جوخ حمراء ولا مراكيب ، وإنما يلبسون شهودا  
زرقاء طول الواحد عشرون ذراعا » .

ومن القيود التي فرضت على أهل الذمة أيضا في  
العصر العثماني ، أنه لم يكن يسمح للأقباط بالسير في  
الجنازات ودفن موتاهم إلا بعد الحصول على إذن من  
الباشا العثماني . ويذكر أحد المؤرخين الأقباط أنه عند  
وفاة البابا حناوس الرابع - البطريرك ( ١٠٢ ) في عام  
١٦٧٥ م ، اجتمع سائر الكهنة الأقباط في يوم جنازته  
ليطلبوا الإذن من الباشا بدفنه فسمح لهم بعد أن أخذ منهم  
أموالا كثيرة .

وقد عادت السلطات الحاكمة في عام ١٢٩٤ ش / ١٦٧٨ م  
إلى التشديد على أهل الذمة بالالتزام بالقيود المفروضة  
عليهم حرصا منهم على التمييز بين سائر الطوائف الدينية  
سواء في الأماكن العامة أو الخاصة . فقد ذكرت إحدى  
المصادر القبطية أنه نودي في ذلك العام بأن يعلق النصارى  
في رقبتهم جلجلين ، وفي رقبة اليهود جلجل واحد عند  
ولوجهم الحمامات ، وأن يصبغ كل من اليهود والنصارى  
عمائمهم وألا يلبسوا أثوابا من الجسوخ أو الصسوف ،  
ولا تأتزر نساء النصارى بمأزر بيضاء ، وتكون ملابس  
النصارى عموما سوداء .

ويروي أحمد شلبي طرقياً من القيود التي فرضت على أهل الذمة في أوائل القرن الثامن عشر فيما يتعلق بدخولهم الحمامات لتمييزهم عن سائر المسلمين ، فيقول : « وفي خامس محرم سنة ١١٣٦ هـ ( ٥ أكتوبر ١٧٢٣ م ) نزل أغا مستحفظان إلى القاهرة وأشهر فيها النداء لجميع الطوائف اليهود والنصارى أن كل من دخل الحمام فلا يدخل إلا وفي عنقه جلجل ليعرف الكافر من المؤمن » . ويوضح أحمد شلبي السبب في إصدار ذلك النداء فيقول « أن رجلاً من المتعممين دخل إلى حمام فأهانته رجل في داخل باب الحرارة ، فظنه من أكابر الدولة لوجاهته فلم يرد عليه جواباً ليقيد خدمة الحمام له ، فلما طلع إلى خارج الحمام وإذا به صراف باب مستحفظان ( أى أنه كان نصرانياً ) فكاد الرجل المتعمم أن يهلك غيظاً ، فأخبر أغا مستحفظان ، فقطع فرماناً ونادى به » . وكان من نتيجة ذلك أن « نادى بأن خدمة الحمام لا يخدمون داخل الحرارة أولاداً مرداء ، وكذلك طائفة المؤمنين لا يخدمون أولاداً مرداء » . ويعلق أحمد شلبي بعد ذلك على تلك الواقعة بقوله : « ولم تمكث إلا مدة يسيرة وعاد كل شيء إلى أصله » .

ويبدو أن تلك القرارات - كما كان الحال دائماً ذات لهجة أقوى من تنفيذها كما أوضح أحمد شلبي - قد أثارت أصحاب الحمامات الذين عقدوا اجتماعاً فيما بينهم للتشاور في أمر ذلك الفرمان الذي سوف يسبب لهم خسائر فادحة خاصة وأن معظم المترددين على الحمامات من أهل الذمة ،

وإن استعملهم للحمامات مصدر رزق لهم ، وقد قرروا في اجتماعهم أن يجمع منهم مبلغ كبير من المال يقدمونه رشوة إلى الأغا لالغاء ما جاء بالفرمان ويقول أحمد شلبي في ذلك الصدد « . . ثم إن الحمامية اجتمعوا مع بعضهم البعض وقالوا الأمر خمار علينا وإن حمام من غير أمر لا يمكن ، ثم اقتضى رأيهم أنهم جمعوا من بعضهم البعض ثمانية آلاف فضة وأوردوها إلى الأغا على عدم المعارضة من دخول أهل الذمة إلى الحمامين من غير جلال في أعناقهم ، فقطع لهم الأغا تذكره بما أرادوا ، ونزل شيخ الحمامين فرقاها على لكل حمام مايتى نصف فضة لأن جملة حمامين القاهرة ثلاثة وسبعون حماما . . . » .

ولقد حدثت واقعة لطيفة - في أعقاب ما جرى ذكره - رواها أحمد شلبي قائلا : « ومن جملة ما اتفق أن رجلا دخل إلى حمام السكرية ، وإذا برجل ذمي دخل إلى الحمام وقلع حوائجه بالناطور قدم له الفوطه وقدم له جلجلا ، فقال له الذمي : ما هذا ؟ فقال له الناطور : كما أمرنا الأغا ، فأبى الذمي أن يضع الجلجل في عنقه وليس حوائجه ولم يدخل وطلع يبربر . . . » .

كذلك حدث في عام ١١٢٨ هـ / ١٧٢٦ م - إبان ولاية على باشا - أن عاد وفرض على أهل الذمة بعض القيود على غطاء الرأس أمعانا في التمييز بينهم وبين المسلمين . فيذكر أحمد شلبي أنه « في رابع عشر جماد أول سنة

١١٢٨ هـ ، أعطى الباشا فرمانا الى أحمد أغا لهلوية ينادى به فى شوارع القاهرة لطائفة اليهود بأن يلبسوا الطرايطر والطواقى الزرق ، والنصرانى يلبس القلايق ، والافرنچ قلايق وبرانيط ، ولا يلبسون جوخا أحمر ولا بوايح صفر ولا مزوز ولا شخاشين ، وكل من خالف ولبس فللعرايا أخذة منه وللحكام أن يخرجوا من حقه ولجميع الغرباء كل من قعد بعد ثلاثة أيام يقتل ويكون دمه هدرا .

ولقد روى أحمد شلبى تلك الواقعة التى تمثل حلقة من حلقات المقيود التى فرضت على أهل الذمة فيما يتعلق بالزام الذمى المترجل من على دابته عند مقابلة المسلمين وخاصة اذا كانوا من الحكام والسادة الكبار مهما كانت مكانة الراكب فى طائفته ، اذ كان عدم ترجمه يؤدى الى الحاق الالهانة به ان لم يكن ضربه . يقول أحمد شلبى : « فى يوم الجمعة واحد وعشرين محرم سنة ١١٤٩ هـ ( أول يونيو ١٧٣٦ م ) طلع عثمان كتحدا القرذغلى الى القرافة ففى حال رجوعه عند رأس الجودرية واذا ببتريك ( بطريك ) الأزوام ( الملكانيين ) مقابلـه فقال له القواص : أنزل يابتريك فأمر عثمان كتحدا بضربه فأنزله من فوق حماره وضربه بالنبابيت فصارت الريحبان الذين صحبتته يتلقون المضرب عنه ، ثم انهم شالوه وهو مرضوض من النبابيت »

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يلتزم أهل الذمة فى فترات الشدة بقيود الملابس والمظهر

فان المصادر التاريخية المعاصرة تؤكد أنهم لم يلتزموا بذلك في كل الأحيان ، فلقد ذكر الرحالة تيفنو الذي زار مصر بين سنتي ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ ، أن القوانين المقيدة للذميين كانت تطبق في المدن الكبرى دون سواها ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الانسان يستطيع أن يميز بين القبطي وغيره ، كما ذكر أيضا أن المسيحيين سواء كانوا من الافرنج أو غيرهم لا يستطيعون أن يمتطوا المبيد في المدن ، ولكنهم يستطيعون ذلك في الأرياف اذا ارادوا .

ويذكر شابرول - أحد علماء الحملة الفرنسية - أنه في العصر العثماني كان للمسيحيين الحق في امتلاك العبيد على الرغم أنهم لا يتمتعون بهذا الحق في بقية الولايات العثمانية ، ومع ذلك فان هذا الحق كان محمدا بشروط معينة ، فمن المحظور عليهم أن يمتلكوا عبيدا من الذكور اذ هم في هذا الصدد لا يستطيعون على الأكثر الا شراء أطفال صغار يتخلصون منهم عندما يكبرون ، ومع ذلك فقد كان يسمح لهم باقتناء أي عدد من النساء الاماء يستطيعون الحصول عليه ، لذا كان لدى كل أسرة واحدة أو اثنتان على الأقل للقيام بأعمال البيت .

كما يذكر « شابرول » أيضا ، أن من الأمور التي كانت تحرم على أهل الذمة قبول شهادتهم أو شهادته أي رجل ليس دينه الاسلام أمام المحاكم الاسلامية حسب المسلمين لذا لا يستدعي أهل الذمة مطلقا عند الفصل في

الأمر المدنية أو الجنائية عند العثمانيين . ومع ذلك  
فيمكن لقائد الشرطة أن يستعلم من أى ذمى عن أمور  
تدخل فى نطاق اختصاصه . إلا أن « شابرول » يعود  
فيذكر أن شهادة اثنين من دين مخالف ضد مسلم تعتبر  
صالحة ومقبولة وخاصة فى المسائل الجنائية . ومن هنا  
يتضح أن القيد الذى كان مفروضا على أهل الذمة فيما  
يتعلق بشهاداتهم أمام محاكم المسلمين لم يكن معمولا به  
دائما فى العصر العثمانى .

أما عن موقف الدولة من عمارة وترميم دور عبادة  
أهل الذمة فمن المعروف أن من الشروط التى وضعتها  
الغفهاء المسلمون وألزموا أهل الذمة بوجوب اتباعها :  
« أنه لايجوز أن يحدثوا بيعة ولاكنيسة ولاصومعة  
ولا بيت نار فى دار الاسلام ، ويهدم المنهدم من غير زيادة  
على البناء الأول ولايعدل عن النقص الأول أن كفى » .

على أنه يتضح من الوثائق التى بين أيدينا من حجج  
ووثاوى شرعية ورسمية - التى حصلت عليها الكنيسة  
القطبية الأرثوذكسية فى مصر أبان الحكم العثمانى - أن  
تلك الشروط فى الواقع لم تكن تنفذ بدقة كاملة ، فإن هناك  
من الكنائس مابنى خلال ذلك العصر تحت نظر الحكام  
وتموّلواقتهم بل وبمساعدهتهم فى بعض الأحيان . فقد  
ذكرت المصادر القبطية المعاصرة أن البابا مرقس السادس  
- البطريرك ( ١٠١ ) - قام فى سنة ١٢٧٠ ش / ١٦٥٤م  
ببناء قاعة للصلاة فوق بيعة السيدة العذراء الأثرية



بحارة زويلسة ، وقد طلب الأرثوذكس من البابا المذكور أن يسمح لهم بتكريسها وإقامة الشعائر الروحية بها ريثما ينتهون من بناء بيعتهم في شارع بين السوريين .

كذلك حصل الأقباط في عام ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥ م على تصريح بعمارة مكان داخل قصر الجمع ( الشمع ) بمصر القديمة كان آيلا للسقوط ، وحصلوا أيضا في عام ١١٢٢هـ / ١٧٢١ م على حجة ببناء وتجديد حائط آيل للسقوط بدير بابليون الكائن خارج مصر القديمة بين الكيمان . كذلك حصلوا في عام ١١٧٣هـ / ١٧٥٩ م على حجة بإنشاء عمارة الكنيسة الكائنة بمصر القديمة قريبا من النيل ودير أنبا شنودة المعروفة بكنيسة الدمشيرية . وفي عام ١١٨٠هـ / ١٧٦٦ م حصلوا على حجة ببناء قطعة أرض بظاهر الدير المعروف بدير أبي السيفين قريبا من مقام الشيخ سعدان وأن هذا البناء كنيسة والحاقيها بالدير .

وتشير الوثائق المعاصرة الى أن الفتاوى الشرعية كانت تصدر بين الحين والآخر لأهل الذمة بجواز إصلاح وترميم دور عبادتهم . فقد كشفت إحدى الوثائق عن فتوى حصل عليها المعلم إبراهيم الجوهري في غرة جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ / ٣٠ أغسطس ١٧٧٢ م ، وكان إذ ذاك ناظرا على دير العدوية خارج مصر القديمة بالقرب من أثر النبي لإعادة بنائه ، ولقد أفتى علماء المسلمين بجواز ذلك وبنائه وإعادته كما كان أولا من غير زيادة ، وذلك

بناء على التماس رفعه اليهم المعلم ابراهيم جوهرى فى  
شأن ذلك مضمونه : «ماقولكم دام فضلكم فى دير خارج  
مصر القديمة قد تم قبل فتح سيدنا عمرو بن العاص من  
نحو اربعمائة سنة حصل له حريق وتهدم وأراد أهل الذمة  
بنائه واعادته كما كان أولا فهل يمكنون من ذلك أم لا ؟  
أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

وقد أجاب الشيخ حسن الجبرتى الحنفى ، عين أعيان  
الإفادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر الحمد لله .  
الدير مثل الكنيسة فى الحكم ، وأن للجماعة الذميين  
المذكورين إعادة الدير المذكور كما كان أولا حيث كان  
قديما وإن لم تكف أنقاضه وأخشابه كان لهم أن يأتوا  
بغيرها بشرط ألا يزيد على الحال الأول » وأجاب عليه  
الشيخ الامام بدر الدين حسن الكفراوى الشافعى من  
أعيان أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر  
بقوله : « الحمد لله . الدير مثل الكنيسة فى الحكم ،  
وحيث كان قديما وهدم أو بعضه كان له أعادته بنقضه  
الأول من غير زيادة عليه . والله أعلم » . وأجاب عليه  
الشيخ الامام ثور الدين على الدمنهورى الحنفى - من  
أعيان أهل الافادة والاجادة والتدريس بالجامع الأزهر  
بقوله : الحمد لله وحده ، الدير والكنيسة والصومعة  
والبيعة بمعنى واحد فى عدم احداث شىء من ذلك لأهل  
الذمة فى بلاد الاسلام ، ويعاد المتهدم أى بأنقاضه نفسها  
بغير زيادة على البناء الأصلى فيكون لجماعة الذميين

إعادة ما اتهدم من الدير المذكور بانقاضه . والله أعلم .  
ولقد طلب المعلم إبراهيم جوهرى - ناظر الدير المذكور -  
من قاضى القضاة أن يأذن له فى بناء الدير المذكور  
وإعادته كما كان أولا طبقا لما أفتى به السادة العلماء  
المشار اليهم . وقد أجابه قاضى القضاة الى طلبه وأذن  
له فى بناء الدير المذكور . كذلك حصل الأقباط فى عام  
١١٩١هـ / ١٧٧٧م على فتوى أخرى مماثلة للفتوى السابقة  
بترميم كنيسة السيدة العذراء بقصرية الريحان بمصر  
القديمة بدرب المتقا بدير قصر الجمع بسبب حريق شب  
فيها بشرط عدم الخروج عن البناء الأصلي .

وفى عام ١١٩٥هـ / ١٧٨١م حصل المعلم الجوهرى  
( إبراهيم جوهرى ) - منتهزا فرصة حسن نيات السلطات  
الحاكمة نحوه - على فتوى شرعية - بناء على ما أصدره  
إبراهيم بك الذى كان على رأس السلطة وقتذاك - بالأذن  
للنصارى الأقباط بترميم ما تصدع وتهدم من بناء الكنائس  
والأديرة الموجودة من زمن الصحابة - رضى الله عنهم -  
بالديار المصرية وأقاليمها القديمة غير الحادثة بعد الاسلام  
من أهل البلد أو بعد الفتح بشرط ألا يعيدوا ما تهدم منها إلا  
بنقضه القديم، فإن لم يكن يكفى النقص القديم يكمل الترميم  
بألة من جنس أنقاضها حتى تصل الى هيأتها الأولى من  
غير زيادة ولا تشيد حفظا للمقيمين فيها لأنهم تحت نعمة  
الاسلام وفى حكم ملوك الاسلام ويجب دفع ما يضرهم .  
كما أفتى بذلك علماء الاسلام وبناء على ما أفتى به .

أصدر شيخ مشايخ الإسلام فتوى بالاذن والترميم .

ولا يمكن أن ننكر على النصارى الأقباط تعلقهم بدينهم ورضوخهم لتعاليم كنيستهم فعلى حد قول أحد المؤرخين بأنه لم يكن عندهم من منة يلتمسونها وقتذاك أحسن من تصريح أو إصلاح كنيسة . فقد حصل المعلم إبراهيم جوهرى - بفضل الخدمات الجارية التى أدائها لاجدى أميرات البيت السلطانى أثناء مرورها بمصر لأداء فريضة الحج حيث خدمها بنفسه وكرمها اكراما زائدا فى ذهابها وعودتها ، وأهدى اليها أفخر الهدايا - على فرمان سلطانى بأقامة كنيسة الأزيكية . وقد كان من المعروف وقتذاك أن أهل الذمة لا يحصلون على الفرمانات السلطانية الا بشق الأنفس .

وتشير العديد من وثائق هذا العصر الى أن عمليات ترميم وبناء الكنائس لم تكن مقصورة فقط على القاهرة وضواحيها ، بل شملت أيضا دور العبادة فى كل أنحاء الديار المصرية ، فهناك الحجج الشرعية الخاصة بثغر الاسكندرية الصادرة من محكمة الجزيرة الخضراء ، والتى يتبين منها أن حركة الترميم والبناء كانت قائمة بالفعل ، وخاصة مايتعلق بكنيسة الدير المعروف بدير القبط الكائن بالقرب من وكالة القلو ، كما شملت حركة العمارة والترميم والبناء أيضا كنيسة دمياط ورشيد .

ويبدو أن مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها - التى ورد ذكرها فى وثائق العصر العثمانى - كانت ناشئة بالدرجة

الأولى عن خرض المسلمين على مقدساتهم الدينية من جهة  
وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم استحداث كنائس من جهة  
أخرى . وكان المسلمون - عادة - حينما يشعرون بتجاهل  
أهل الذمة لتلك الشروط يسارعون برفع شكائاتهم إلى  
السلطان العثماني ، الذي كان ينتدب بدوره قاضياً  
القضاة ، والمياشر أغا ، والمعمار باشي ورئيس المهندسين  
للتفتيش على الكنائس ، وكشف ما استجد بها من البناء .  
وكان يأمر في حالة ثبوت مخالفة أهل الذمة لقواعد الشرع  
بهدم كل ما استحدث من بناء وإرجاع كل شيء إلى ما كان  
عليه من قبل . فقد روت المستنار القبطية عن واقعة  
اضطهاد حدثت للأقباط اليعاقبة في شهر أبيب ١٤١٧ ش  
يوليو ١٧٠١ م ، أبان ولاية أحمد قره محمد باشا ، بسبب  
شكوى رفعت إليه من بعض المسلمين بأن طائفة النصارى  
الأقباط أحدثت بنياناً جديداً في كنائسها ، فعين الباشا  
أغاً وأشرك معه بعض المعماريين وقضاة الشرع وكلفهم  
بالكشف عن أبنية النصارى ، فنزّلوا وكشفوا وأثبتوا أن  
الكنائس تحوى البناء المحدث الجديد ، ولكن جماعة من  
أمراء المماليك تدخلوا وتشفعوا لدى الباشا ، فقرض على  
الأقباط غرامة مالية كبيرة . واجتمع البابا يؤانس  
السادس عشر - البطريرك ( ١٠٣ ) - بكبار الأراخنة  
الأقباط ، واثفق الرأي بينهم على أن يطوف البطريرك  
بحارات النصارى ويدخل البيوت ويجمع منها ما تيسر إلى  
أن يتم الحصول على الغرامة المقررة بأكملها .

وحدث في عام ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م - أبان عهد السلطان أحمد الثالث ( ١٧٠٣ - ١٧٣٠ ) أن رفع اليه بعض المسلمين شكوى جاء فيها انه اشيع بين الناس خبر ضم والحاق شيء من مقابر المسلمين لكنيسة المنصاري الكائنة بمصر العتيقة الجاري تعميرها بموضعها القديم ، ونرجو ونسترحم صاحب الدولة السلطان الهندينا باصدار امره الكريم لصاحب العزة قاضي عسكر أفندي حتى يصير الكشف عن الأمر المذكور بمباشرة أحد من قبل الشرع » .

هذا وقد بعث السلطان العثماني - ردا على تلك الشكوى - بفرمان في نفس العام جاء فيه : « ..... انه بمصر القديمة دير ماري مينا الكائن بالقرب من قم الخليج بجوار تربة الأرمن ودير الملاك القبلي الكائن بدير الطين من الآثار الشريفة ودير منقريوس ودير قصر الشمع ودير النحلة المعدة للمنصاري القبط والأروام وان في بعض من الاديرة المذكورة ادخلوا من قراب اموات المسلمين في الاديرة المذكورة وبعضهم بنوا وجددوا بقاء عاليا عن رسومها القديمة واحداثوا فيها بدائع . ومن علو البناء صار يكشف على بيوت امة محمد وأن في ادخالهم القطعة من تربة اموات المسلمين وفي تجديدهم البناء العالي اهانة ، وقد اشتراط السلطان في ذلك الفرمان ، ان المعينين لهذه المهمة يكونون من اهل الديانة لأجل الكشف عن ذلك وهدم ما احدثوه من البناء واخراج ما ادخلوه من تربة اموات المسلمين وإبقاء

أديرتهم على رسومها القديمة على وجه الحق من غير  
غرض في ذلك .

ولقد تحين لتلك المهمة عبد الرحيم عزى كششاف  
الأوقاف ، ومصطفى أفندي كتحدا وشيخ الإسلام ، والسيد  
الشريف يونس أفندي قاضي الديوان ، والشيخ على كاتب  
الكشف ورفيقه الشيخ حسن ، حيث توجهوا إلى مصر  
القديمة وبصحبته الأمير يوسف أغا معمارباشي ، من  
أمراء المتفرقة ، والسيد الشريف عاشور - رئيس  
المهندسين - والسيد الشريف أحمد بن السيد أحمد -  
المهندس - والحاج عيد - المهندس - والحاج عبد الهادي  
ابن إبراهيم - المهندس - وذلك للكشف على دير مارمينا  
الكائن بالقرب من قم الخليج بمصر القديمة ، ودير الملاك  
القبلي الكائن بدير الطين ، ودير قصر الرياح والكنيسة  
الكبرى ، ودير منقريوس ودير النحلة والكنائس المعدة  
للنصارى القبط والنصارى الأروام التي بمصر القديمة .  
ولقد جاء في الفتوى التي صدرت في هذا الشأن بأن  
« أولئك المعينين لتلك المهمة وجدوا أن تلك الأبنية على  
حالتها القديمة من غير أحداث حادثة ولا ضرر بجار  
ولا مار ، ولا زيادة على ما كانت عليه من قديم الزمان ،  
ولا بداخلها من ترب أموات المسلمين وإنما بها مرميات  
وعمارات متفرقة جزئية من العلو والسفل على الصنعة  
التي كانت عليها قديما ، ولم تكن خارجة عن أصلها ولايها  
بناء بارز عن أس جدرهم ولا علو زائد عن قديم أصلها

وأنها جميعا الآن على صفتها التي كانت عليه من قديم الزمان » . وبناء على ذلك فقد أصدر القاضي - قاضي القضاة - تقريراً في هذا الشأن أورد فيه أنه « لم يكن هناك مقتضى شـسرعى لهدم البديورة المذكورة كما أن المهندسين المذكورين أخبروا بأن البناء المذكور ليس مضرًا على الجار والمار ولم يكن يارزا عن أسـ جدره وأن ما قيل عن ذلك هو بخلاف الحقيقة كما أن الكنيسة صبار تعميرها بموضعها القديم وعليه لا لزوم للتعرض للكنيسة المذكورة بعد أن تبين عدم الحاق ولاضم شيء من مقابر المسلمين . »

ولقد حدث في عام ١١٥٧هـ / ١٧٤٢م أن أمر بالكشف على الزاوية اللكائنة بين كنيسة أبى سيفين وأبنا شنودة ولادعاء بعض المسلمين في مصر القديمة أن النصارى اختلسوا أجزاء من الزاوية المذكورة وأدخلوها بكنيسة أبنا شنودة ومرقوريوس ، وتعين لتحقيق تلك الشكوى قاضى اوقاف مصر والمهندسين ، والنظر أيضا فى الترميم اللازم ، وقد وجدوا بخلاف ما ادعوا به . ونصريح بأجراء العمارة اللازمة لهذه الكنائس .

كذلك حدث فى عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م أن تم تعيين من ولزم للكشف على البيرة النصارى ومن جعلتها دير أبى رويس ، وذلك بناء على شكوى بعض المسلمين من أن كنيسة أبى رويس القائمة بالقرب من مقام الشيخ الدفرداش قد تعدت حدود ترميمها باستحداث رسوم



جديدة لها . وقد أسفر الكشف عن أن الكنيسة المذكورة  
على ما هي عليه من قديم الزمان بخلاف المدعى به .

ويتضح - مما أوردناه من وثائق - أن العادات  
المتبعة خلال العصر العثماني أن يجرى كشف دورى كل  
عام على دور عبادة أهل الذمة الكائنة في الديار المصرية  
بناء على فرمان يصدره السلطان العثماني ، ويمجد  
وحصول فرمان يصير الكشف على الكنائس والأديرة كما  
يعد تقرير شامل ومفصل يحتوى على كافة البيانات  
والمعلومات عن مساحتها ، وعن جباية كافة رسومها  
وعوائدها القديمة .

1. 2000

1

1

1

## أهم المصادر والمراجع

- أحمد شلبي : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر  
القاهرة من الوزراء والباشوات . القاهرة ١٩٧٨ .
- ايريس حبيب المصري : قصة الكنيسة القبطية  
القاهرة ١٩٧٥ .
- حسن خلافا : الفكر الديني الاسرائيلي . القاهرة  
١٩٧١ .
- شاهين مكاريوس : تاريخ الاسرائيليين . القاهرة  
١٩٠٤ .
- عبد العزيز الشـسـناوى : الدولة العثمانية دولة  
اسلامية مفترى عليها . القاهرة ١٩٧٠ .
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم  
والاخبار . ١٨٨٤م .

- ٧ - كامل صالح نخلة : سلسلة تاريخ باد  
الكرسى الاسكندري . ١٩٥٤ .
- ٨ - محمد بن اياس الحنفى : بدائع الزهور فى واد  
الدهور . القاهرة ١٩٦١ .
- ٩ - موسى موسى نصر : مصر منذ نهاية حكم  
بك الكبير حتى مجيء الحملة الفرنسية  
الاسكندرية ١٩٧٧ .
- ١٠ - يعقوب نخلة روفيله : تاريخ الأمة القبطية  
القاهرة ١٨٩٧ .



General Organization Of the Alexan-  
dria Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*

100

101

102

103  
104  
105  
106  
107  
108  
109  
110  
111  
112  
113  
114  
115  
116  
117  
118  
119  
120  
121  
122  
123  
124  
125  
126  
127  
128  
129  
130  
131  
132  
133  
134  
135  
136  
137  
138  
139  
140  
141  
142  
143  
144  
145  
146  
147  
148  
149  
150  
151  
152  
153  
154  
155  
156  
157  
158  
159  
160  
161  
162  
163  
164  
165  
166  
167  
168  
169  
170  
171  
172  
173  
174  
175  
176  
177  
178  
179  
180  
181  
182  
183  
184  
185  
186  
187  
188  
189  
190  
191  
192  
193  
194  
195  
196  
197  
198  
199  
200  
201  
202  
203  
204  
205  
206  
207  
208  
209  
210  
211  
212  
213  
214  
215  
216  
217  
218  
219  
220  
221  
222  
223  
224  
225  
226  
227  
228  
229  
230  
231  
232  
233  
234  
235  
236  
237  
238  
239  
240  
241  
242  
243  
244  
245  
246  
247  
248  
249  
250  
251  
252  
253  
254  
255  
256  
257  
258  
259  
260  
261  
262  
263  
264  
265  
266  
267  
268  
269  
270  
271  
272  
273  
274  
275  
276  
277  
278  
279  
280  
281  
282  
283  
284  
285  
286  
287  
288  
289  
290  
291  
292  
293  
294  
295  
296  
297  
298  
299  
300  
301  
302  
303  
304  
305  
306  
307  
308  
309  
310  
311  
312  
313  
314  
315  
316  
317  
318  
319  
320  
321  
322  
323  
324  
325  
326  
327  
328  
329  
330  
331  
332  
333  
334  
335  
336  
337  
338  
339  
340  
341  
342  
343  
344  
345  
346  
347  
348  
349  
350  
351  
352  
353  
354  
355  
356  
357  
358  
359  
360  
361  
362  
363  
364  
365  
366  
367  
368  
369  
370  
371  
372  
373  
374  
375  
376  
377  
378  
379  
380  
381  
382  
383  
384  
385  
386  
387  
388  
389  
390  
391  
392  
393  
394  
395  
396  
397  
398  
399  
400  
401  
402  
403  
404  
405  
406  
407  
408  
409  
410  
411  
412  
413  
414  
415  
416  
417  
418  
419  
420  
421  
422  
423  
424  
425  
426  
427  
428  
429  
430  
431  
432  
433  
434  
435  
436  
437  
438  
439  
440  
441  
442  
443  
444  
445  
446  
447  
448  
449  
450  
451  
452  
453  
454  
455  
456  
457  
458  
459  
460  
461  
462  
463  
464  
465  
466  
467  
468  
469  
470  
471  
472  
473  
474  
475  
476  
477  
478  
479  
480  
481  
482  
483  
484  
485  
486  
487  
488  
489  
490  
491  
492  
493  
494  
495  
496  
497  
498  
499  
500  
501  
502  
503  
504  
505  
506  
507  
508  
509  
510  
511  
512  
513  
514  
515  
516  
517  
518  
519  
520  
521  
522  
523  
524  
525  
526  
527  
528  
529  
530  
531  
532  
533  
534  
535  
536  
537  
538  
539  
540  
541  
542  
543  
544  
545  
546  
547  
548  
549  
550  
551  
552  
553  
554  
555  
556  
557  
558  
559  
560  
561  
562  
563  
564  
565  
566  
567  
568  
569  
570  
571  
572  
573  
574  
575  
576  
577  
578  
579  
580  
581  
582  
583  
584  
585  
586  
587  
588  
589  
590  
591  
592  
593  
594  
595  
596  
597  
598  
599  
600  
601  
602  
603  
604  
605  
606  
607  
608  
609  
610  
611  
612  
613  
614  
615  
616  
617  
618  
619  
620  
621  
622  
623  
624  
625  
626  
627  
628  
629  
630  
631  
632  
633  
634  
635  
636  
637  
638  
639  
640  
641  
642  
643  
644  
645  
646  
647  
648  
649  
650  
651  
652  
653  
654  
655  
656  
657  
658  
659  
660  
661  
662  
663  
664  
665  
666  
667  
668  
669  
670  
671  
672  
673  
674  
675  
676  
677  
678  
679  
680  
681  
682  
683  
684  
685  
686  
687  
688  
689  
690  
691  
692  
693  
694  
695  
696  
697  
698  
699  
700  
701  
702  
703  
704  
705  
706  
707  
708  
709  
710  
711  
712  
713  
714  
715  
716  
717  
718  
719  
720  
721  
722  
723  
724  
725  
726  
727  
728  
729  
730  
731  
732  
733  
734  
735  
736  
737  
738  
739  
740  
741  
742  
743  
744  
745  
746  
747  
748  
749  
750  
751  
752  
753  
754  
755  
756  
757  
758  
759  
760  
761  
762  
763  
764  
765  
766  
767  
768  
769  
770  
771  
772  
773  
774  
775  
776  
777  
778  
779  
780  
781  
782  
783  
784  
785  
786  
787  
788  
789  
790  
791  
792  
793  
794  
795  
796  
797  
798  
799  
800  
801  
802  
803  
804  
805  
806  
807  
808  
809  
810  
811  
812  
813  
814  
815  
816  
817  
818  
819  
820  
821  
822  
823  
824  
825  
826  
827  
828  
829  
830  
831  
832  
833  
834  
835  
836  
837  
838  
839  
840  
841  
842  
843  
844  
845  
846  
847  
848  
849  
850  
851  
852  
853  
854  
855  
856  
857  
858  
859  
860  
861  
862  
863  
864  
865  
866  
867  
868  
869  
870  
871  
872  
873  
874  
875  
876  
877  
878  
879  
880  
881  
882  
883  
884  
885  
886  
887  
888  
889  
890  
891  
892  
893  
894  
895  
896  
897  
898  
899  
900  
901  
902  
903  
904  
905  
906  
907  
908  
909  
910  
911  
912  
913  
914  
915  
916  
917  
918  
919  
920  
921  
922  
923  
924  
925  
926  
927  
928  
929  
930  
931  
932  
933  
934  
935  
936  
937  
938  
939  
940  
941  
942  
943  
944  
945  
946  
947  
948  
949  
950  
951  
952  
953  
954  
955  
956  
957  
958  
959  
960  
961  
962  
963  
964  
965  
966  
967  
968  
969  
970  
971  
972  
973  
974  
975  
976  
977  
978  
979  
980  
981  
982  
983  
984  
985  
986  
987  
988  
989  
990  
991  
992  
993  
994  
995  
996  
997  
998  
999  
1000

# مكتبة الأسرة



بِسعر رمزى خمسون قرشاً

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

● إن الشباب هم حملة لواء الغد، وهم الذين سيجابهون تحديات المستقبل ولا سبيل لهم إلا بالتسلح بالثقافة والمعرفة، وهذه السلسلة من «مكتبة الأسرة» موجهة للشباب.. وقد حرصنا في الاختيار على تنوع العناوين لتقديم مكتبة للشباب فى السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر والفنون.. هذه سلسلة تعنى بتثقيف الشباب فى كل المجالات.

«اللجنة العليا لمهرجان القراءة للجميع»

مطابع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)